



ECS
التمثيل التجارى المصرى
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجارى
نيودلهى

(دليل المصدر المصرى) (الى السوق الهندية)



إعداد

المستشار التجارى

محمد عبد الله أحمد

السكرتير الثالث التجارى

محمد عبد المجيد حمدنا الله

٢٠٠٨



ECS
التمثيل التجارى المصرى
Egyptian Commercial Service



سفارة جمهورية مصر العربية
مكتب التمثيل التجارى
نيودلهى

الفصل الأول بيانات أساسية وأهم ملامح برنامج الإصلاح الاقتصادى فى الهند

١ - بيانات جغرافية :

- الموقع : تشترك الهند فى حدودها الشمالية الغربية مع باكستان وأفغانستان، وحدودها الشمالية مع نيبال والصين وبوتان ، وحدودها الشرقية مع بنجلاديش وبورما. وتقع سريلانكا فى الجنوب الشرقى للهند ، ويحد الهند من الشرق خليج البنغال ومن الغرب البحر العربى ومن الجنوب المحيط الهندى.
- المناخ : يتصف المناخ العام السائد فى الهند بالمناخ الإستوائى المطير بخلاف المناطق الشمالية للبلاد. وينقسم العام إلى أربعة مواسم مناخية وهى الشتاء (ديسمبر - فبراير) ، الصيف (مارس - يونيو) ، المونسون " موسم الامطار الكبير " الجنوب الغربى (يونيو - سبتمبر) ، موسم ما بعد المونسون "موسم الامطار الصغير " (أكتوبر - نوفمبر) .
- الموارد الطبيعية : الفحم - خام الحديد - خام المنجنيز - خام التيتانيوم - الحجر الجيرى - الجبس.
- الأخطار الطبيعية : السيول الإستوائية - الفيضانات - الزلازل - الجفاف - الإنزلاقات الأرضية.
- المساحة : ٣٢٨٧٢٦٣ كم٢ ، وتعتبر الهند سادس أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة.

٢ - السكان :

- عدد السكان : يبلغ نحو ١٠٩١ مليون نسمة ، وتعتبر الهند ثانى أكبر دول العالم من حيث عدد السكان وتأتى بعد الصين مباشرة . ويبلغ معدل نمو السكان ١,٩٣% سنويا ، وتصل الكثافة السكانية الى ٢٨٧ نسمة فى الكيلومتر المربع فى المتوسط .
- المجموعات العرقية : يوجد بالهند خمس مجموعات عرقية وهى **Australoid, Mongoloid, Europoid, Caucasian, Negroid.**
- الأمية : تبلغ نسبة الأمية ٦٤,٨٤% فى الهند ، وتبلغ الأمية أعلاها فى ولاية بيهار وأدناها فى ولاية كيرالا.
- الأديان : الهندوسية (٨٠% من السكان) ، والإسلام (١٤% من السكان) ، والمسيحية (٢,٤% من السكان) ، والسيخ (٢% من السكان) ، والبوذية وغيرها بنسب تقل عن ١% من عدد السكان.

- اللغات : ٢٢ لغة رسمية منها الإنجليزية ، وتمثل اللغات الرئيسية للنشر فى : الهندية والإنجليزية والبنغالية والأوردية والماراتية والمالاياية والتاميلية.
- القوى العاملة : ٤٠٠ مليون نسمة .
- التيار الكهربى المستخدم : ٢٢٠ فولت .
- الأوزان والمقاييس : تتبع النظام الانجليزى .
- مواعيد العمل : تمتد أيام العمل الأسبوعية فى معظم شركات وهيئات القطاع العام و الخاص من الاثنين إلى السبت (٦ أيام) ، ومواعيد العمل من ٩:٣٠ صباحاً إلى ٥:٣٠ مساءً . وعادة ما يكون العمل يوم السبت نصف يوم. وتعمل المصالح الحكومية من الاثنين إلى الجمعة وتتعمل عن العمل يومى السبت والأحد (٥ أيام). وتمتد مواعيد العمل بالبنوك من الساعة ١٠ صباحاً وحتى الساعة ٢ مساءً خلال أيام الأسبوع ، ومن ١٠ صباحاً حتى ١٢ ظهراً يوم السبت.
- العطلات الرسمية والتوقيت : تتحدد العطلات الرسمية عن طريق الحكومة المركزية وحكومات الولايات الهندية ، ويبلغ عدد أيام العطلات الرسمية السنوية التى يتم الإعلان عنها مع مطلع كل عام حوالى ٢٠ يوم. ويتقدم التوقيت المحلى الهندى بـ + ٣:٣٠ ساعة عن التوقيت فى مصر ، وهو توقيت موحد فى جميع مناطق الهند طوال العام ، ولا تتبع الهند نظام التوقيت الصيفى.

٣ - قواعد الزيارة والإقامة وأهم وسائل المواصلات :

- يتعين الحصول على سمة الدخول (تأشيرة) قبل الوصول للأراضى الهندية عدا مواطنين دول بوتان والنيبال ويسمح لمواطنين جمهورية المالديف بالدخول دون تأشيرة لفترة لا تتعدى ٩٠ يوماً بدءاً من تاريخ الوصول ، ويوجد نظام خاص لمنح سمات الدخول يطبق على الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الوافدين للهند ، ونوعية سمات الدخول إما لمرة واحدة Single Entry أو لمرات متعددة Multiple Entry ويمكن تقسيم سمات الدخول حسب الغرض من الزيارة مثل السياحة ، الدراسة ، لرجال الأعمال ، للعمل ، الترانزيت ، لمهمة رسمية .
- يوجد العديد من الفنادق ذات المستويات المختلفة فى كافة أنحاء الهند. ويتراوح سعر الغرفة فى فندق الخمسة نجوم ما بين ١٢٥ - ٢٤٥ دولار شاملة الإفطار والغرفة المزدوجة ١٥٠ - ٢٧٠ دولار بخلاف ٢٠% ضرائب. ويتراوح سعر الغرفة المفردة فى فندق الأربعة نجوم بين ٦٥ - ١١٠ دولار شاملة الإفطار والمزدوجة ٧٥ - ١٢٠ دولار بخلاف ٢٠% ضرائب. ويبلغ سعر الغرفة المفردة فى فندق الثلاث نجوم بين ١٨٠٠ - ٢٣٠٠ روبية (٤٠ - ٥٠ دولار) شاملة الإفطار بخلاف ١٠% ضرائب.

أ- النقل الجوى (للأشخاص) :

- توجد رحلتين أسبوعيتين مباشرة بين مصر (القاهرة) والهند (مومباى) من خلال مصر للطيران.
- توجد رحلات منتظمة غير مباشرة طوال الأسبوع بين القاهرة ونيودلهى من خلال خطوط طيران : الكويتية ، الإماراتية ، الخطوط الجوية الهندية ، الأردنية ، السورية ، الخليج ، السعودية.

ب- النقل البحرى (للبضائع) :

- يتم جزء كبير من الشحن البحرى على خط النقل البحرى بين مينائى الإسكندرية ومومباى ثم مع باقى موانئ الشحن على الساحل الغربى للهند وأهمها : ميناء كاندلا ، مانجلور الجديد.

- تختلف تكاليف الشحن تبعاً لنوع البضائع والكمية ، ويبلغ متوسط تكلفة شحن الكونتینر سعة ٢٠ قدم حوالى ١١٠٠ دولار بين مينائى مومباى والإسكندرية ويستغرق النقل البحرى حوالى ٣ أسابيع ، بينما يبلغ متوسط تكلفة النقل البرى للكونتینر من مومباى حتى نيودلهى حوالى ٢٣ ألف روبية (مايعادل ٥٠٠ دولار).
- تبلغ التكلفة التقديرية للشحن البحرى للبضائع الكبيرة الحجم Bulk Commodities حوالى ١٦ - ٢٠ دولار للطن (بحد أدنى ١٥٠٠٠ طن) وتستغرق من ٨ - ١٢ يوم.

٤ - النظام السياسى :

- الإسم الرسمى : جمهورية الهند
- العاصمة : نيودلهى.
- أهم المدن التجارية : نيودلهى - مومباى - تشيناي - بنجالور - كلكتا - حيدر أباد.
- التقسيم الإدارى : تنقسم الهند الى ٢٨ ولاية و٧ أقاليم اتحادية.
- نظام الحكم : جمهورية إشتراكية ديمقراطية تعمل بنظام الحكم البرلمانى وتشكيل الحكومة بمعرفة الحزب الذى يفوز بالأغلبية النسبية فى الانتخابات العامة وقد فاز إئتلاف من حزب الكونجرس واحزاب يسارية أخرى بتشكيل الحكومة الحالية . ويتمتع رئيس الوزراء باختصاصات السلطة التنفيذية للدولة فى حين يبقى رئيس الجمهورية رئيساً للدولة دون صلاحيات السلطة التنفيذية . وتتسم الهند بالتعددية الحزبية ، وتعتبر أحزاب : بهارتيا جاناتا ، والكونجرس ، والشيوخى الماركسى ، وسماتا ، وراشتريا جاناتا ، وسماجوادى من أكبر الأحزاب الهندية.
- السلطة التشريعية : تتألف من مجلسى البرلمان وهما : المجلس الأعلى أو مجلس الولايات Rajya Sabha والمجلس الأدنى أو مجلس الشعب Lok Sabha . وينص الدستور على أن مجلس الولايات يتألف من ٢٥٠ عضواً بينما يتألف مجلس الشعب من ٥٥٢ عضواً.
- السلطة القضائية : تعتبر المحكمة العليا الهيكل الأساسى فى النظام القضائى بالهند ويتبعها المحاكم الفرعية أخرى.
- الإستقلال : أستقلت الهند من الإستعمار البريطانى فى ١٥ أغسطس ١٩٤٧ .
- الدستور : تم البدء فى تطبيق أحكام الدستور الهندى فى ٢٦ يناير ١٩٥٠ .
- الأعياد الوطنية : يوم ٢٦ يناير عيد الجمهورية ، ١٥ أغسطس يوم الإستقلال ، ٢ أكتوبر يوم ذكرى ميلاد غاندى .

٥ - أهم المؤشرات الإقتصادية عن الهند خلال عام ٢٠٠٨ .

- مقدمة : تشير بعض التقديرات إلى أن الإقتصاد الهندى يعتبر خامس أكبر إقتصاد فى العالم بعد كل من الولايات المتحدة والصين واليابان .
- الناتج المحلى الإجمالى GDP بالأسعار الجارية : ١,١٦ ترليون دولار .
- المساحة : ٣,٣ مليون كيلومتر مربع وتعتبر الهند سادس أكبر دولة فى العالم من حيث المساحة .
- معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى GDP : ٨,٧ % .
- القوى الشرائية الإقتصادية (GDP at PPP) بالأسعار الجارية : ٣,١٩ ترليون دولار.
- متوسط دخل الفرد السنوى : ١٠٢١ دولار .

- تقسيم الناتج المحلي الإجمالي وفقا للقطاعات الإنتاجية: الخدمات ٥٦%، الزراعة ٢٢%، الصناعة ٢٢%.
- أهم المنتجات الزراعية: الأرز، القمح، الشاي، القطن، قصب السكر، البطاطس، الكتان، البذور الزيتية، الدواجن.
- الصناعات الرئيسية: الحديد والصلب، المنسوجات، البترول، الأسمت، المعدات، المحركات، المنتجات الغذائية، المنتجات الدوائية والصيدلانية، التعدين.
- معدل التضخم: ٤,٤%.
- معدل الإقراض الأساسي: ١٢%.
- العملة المحلية: الروبية الهندية يبلغ متوسط سعر الصرف حوالى ٤٠,٤١ روبية هندية مقابل الدولار.
- نسبة السكان تحت خط الفقر: ٣٠%.
- رصيد احتياطي النقد الأجنبي: ١٩١,٩٢٤ مليار دولار.
- حجم القوى العاملة: نحو ٤٠٠ مليون فرد.
- معدل البطالة: ٨,٩%.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة: ٢٣ مليار دولار (عام ٢٠٠٦)، وحوالى ١١,٢ مليار دولار (فى الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧). ويأتى على رأس أهم الدول المستثمرة فى السوق الهندية كل من: موريشيوس (أغلب مستثمريها يحملون الجنسية الهندية)، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، هولندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، سنغافورة، فرنسا، كوريا الجنوبية، سويسرا.
- الإستثمارات الهندية فى الخارج: ١٤,٤ مليار دولار (عام ٢٠٠٦)، وحوالى ٧,٣ مليار دولار (فى الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧).
- الإستثمارات الأجنبية غير المباشرة: ٧,١ مليار دولار (عام ٢٠٠٦)، وحوالى ١٨,٣ مليار دولار (فى الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٧).
- الصادرات الهندية وأهم بنودها والدول المستوردة:
 - § بلغ اجمالى الصادرات الهندية ما قيمته حوالى ١٢٦,٣٦٠ مليار دولار أمريكى خلال العام (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
 - § أهم بنود الصادرات: السلع والمنتجات الزراعية، الحديد والمنتجات المعدنية، منتجات جلدية، كيماويات، غزول ومنتجات نسجية، ملابس جاهزة، سلع هندسية، سلع مصنعة، سلع ومنتجات الكترونية.
 - § أهم الدول المستوردة كل من: الولايات المتحدة الأمريكية، الامارات العربية المتحدة، الصين، سنغافورة، انجلترا، هونج كونج، ألمانيا، بلجيكا، ايطاليا، اليابان، السعودية، سيريلانكا، ايران، بنجلاديش، اندونيسيا، فرنسا، هولندا.
- الواردات الهندية وأهم بنودها والدول المصدرة:
 - § بلغ اجمالى الواردات الهندية ما قيمته حوالى ١٨٥,٧٤٧ مليار دولار خلال عام (٢٠٠٧-٢٠٠٨).
 - § أهم بنود الواردات بترول خام ومنتجات بترولية، منتجات غذائية، منتجات كيماوية، سلع ومعدات رأسمالية، قطن خام.
 - § وتضمنت قائمة أهم الدول المصدرة: الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، الامارات العربية المتحدة، بلجيكا، ألمانيا، استراليا، انجلترا، كوريا الجنوبية، اليابان، سنغافورة، ماليزيا، اندونيسيا، جنوب افريقيا.

٦ - متوسط الرسوم والتعريفات والضرائب الجمركية :

يتراوح متوسط الرسوم والتعريفات الجمركية المطبقة على الواردات الهندية ما بين ١٠ - ١٥%، وهناك ضريبة اضافية نسبتها ٤% ، وضريبة قيمة مضافة ، وضريبة تعليم يتم تحصيلها على البضائع التي يتم بيعها أو شرائها بالسوق المحلية ، وبذلك يصل اجمالي متوسط الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الواردات الهندية من ٣٠% - ٣٥%.

٦ - حجم وأنماط الاستهلاك بالسوق الهندية:

تعتبر الهند رابع أكبر اقتصاد في العالم مقاسا بالقدرة الشرائية للنتائج المحلي الاجمالي وذلك بعد الولايات المتحدة والصين واليابان. وقد نما الطلب على السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة و السلع الاستهلاكية بشكل جوهري منذ تبنى الحكومة الهندية لسياسة التحرر الاقتصادي في مطلع التسعينات. كذلك يزداد عدد السكان سنويا بحوالي ٢٠ مليون نسمة مما يوجد سوقا متسعا ومتناميا للسلع الغذائية والملابس والأدوية وغيرها. وبالرغم من ذلك فإن الهند لازالت تعتبر من أفقر دول العالم حيث تشغل الترتيب رقم ١٢٨ من بين أفقر دول العالم وفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP. كذلك يقع حوالي ٤٠٠ مليون نسمة تحت خط الفقر وفقا للتقديرات الهندية.

وقد أجريت العديد من البحوث بهدف التعرف على عدد وحدات استهلاك Household الطبقة المتوسطة والتي يسعى عادة مسئولى الشركات للفوز بنسبة منهم. وبينت أحدث دراسات (ACAER) The National Council of Applied Economic Research أن عدد أسر الأغنياء يبلغ حاليا حوالي ٤ مليون أسرة تنتمي الى رجال الأعمال والصناعة وملاك الأراضي الزراعية والعقارات وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء والمهندسين والاستشاريين ورجال الإدارة العليا. وقد قاست الدراسة أسر الأغنياء على أساس تمتعها بدخل يزيد عن ٢١٥٠٠٠ روبية هندية أى ما يزيد عن ٤٣٩٠ دولار أمريكي سنويا. وبينت نتائج دراسة حديثة أن عدد أسر الطبقة المتوسطة يبلغ حوالي ٧٥ مليون أسرة تنقسم بدورها الى ثلاثة طبقات وفقا لمستوى الدخل وهى المتوسطة العليا ويبلغ عدد أسرها ١١ مليون أسرة ، ولب المتوسطة ويبلغ عدد أسرها ٢٥ مليون أسرة وأخيرا المتوسطة الدنيا ويبلغ عدد أسرها ٣٩ مليون أسرة. ويتراوح الدخل السنوى لتلك الأسر ما بين ٤٥٠٠٠ و ٢١٥٠٠٠ روبية هندية أى ما يتراوح ما بين ٩٢٠ و ٤٣٩٠ دولار أمريكي سنويا. وعلى الرغم من أن تلك البيانات تقدم مؤشرات موضوعية لحجم سوق الاستهلاك فى الهند الا أن السوق الخارجى يحتاج الى العديد من البيانات التسويقية الأخرى لتحديد إمكانات نفاذه لسوق معين من بينها : عدد الأسر التى تنتمى لكل طبقة اجتماعية وعدد المنافسين وحصص كل منهم فى السوق وقوانين الاستيراد والمعاملة الجمركية وإمكانات منافسة المنتج المحلى فى حالة توافره والأذواق المقبولة وغيرها.

٧ - النظام البنكى :

تخضع جميع البنوك الهندية بكافة أنواعها لرقابة مركزية من بنك الاحتياط الهندى (البنك المركزى) الذى يدير السياسة النقدية للحكومة الهندية وتسيطر بنوك القطاع العام على معظم نشاط القطاع المصرفى وقد برز مؤخرا إنتشار الخدمات المصرفية الشخصية Retail Banking وخاصة القروض العقارية ، ويمكن تصنيف البنوك الهندية وفقا للقطاعات النوعية الأربعة التالية:

٧ بنوك القطاع العام : وتشمل بنك الإحتياطيات الهندى RBI (البنك المركزى) - State

bank of India (٧ فروع) - بنوك تم تأميمها (٢٠ بنك) - بنوك ريفية إقليمية

تمول من بنوك القطاع العام (١٩٦ بنك).

٧ **بنوك القطاع الخاص** : ٣١ بنك هندي - البنوك الأجنبية (٤٢ بنك لهم أكثر من ١٥٠ فرع بالهند) - البنوك التعاونية المسجلة بالبنك المركزي (٦٧ بنك) - البنوك الخاصة غير المسجلة.

٧ **بنوك القطاع التعاوني** : البنوك التعاونية بالولايات (١٦ بنك) ، البنوك التعاونية بالعاصمة (أكثر من ٣٥٠ بنك) - جمعيات الإئتمان الزراعي وبنوك تنمية وإستصلاح الأراضي (٢٠ بنك) - البنوك الحضرية التعاونية (١٥١ بنك).

٧ **بنوك التنمية** : شركة التمويل الصناعي الهندية IFCI - بنك التنمية الصناعية الهندي IDBI - شركة الإئتمان الصناعي والإستثمار الهندية ICICI - بنك الإستثمار الصناعي الهندي IIBI - بنك تنمية الصناعات الصغيرة الهندي SIDBI - البنك القومي للزراعة والتنمية الريفية NABARD - بنك التصدير والإستيراد الهندي EXIM

Bank of India

٨ - أهم المخصصات المالية في خطة الموازنة العامة للهند (٢٠٠٥-٢٠٠٦) :

يبلغ إجمالي المخصصات المالية للخطة المركزية وفق تقديرات الميزانية العامة الهندية للسنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦ حوالي ٤٨٠١٢,٠٥ مليون دولار أمريكي مقسمة على القطاعات التالية:

- § القطاع الزراعي والأنشطة المتعلقة به ١٤٦٠,٢٨ مليون دولار أمريكي.
- § التنمية الريفية وتشمل تشييد المباني السكنية ٣١٨٠ مليون دولار.
- § الري والرقابة على الفيضانات ١١٩,١ مليون دولار أمريكي.
- § الطاقة ١٣٢٢٥,٢٨ مليون دولار أمريكي.
- § الصناعة والتعدين ٢٧٢٦,٨٢ مليون دولار أمريكي.
- § وسائل النقل وإقامة طرق بالمناطق الريفية بقيمة ٩٦٤٠,٢٣ مليون دولار.
- § الإتصالات ٢٧٥٩,١ مليون دولار.
- § العلوم والتكنولوجيا والبيئة ١٦٠٧,٩٥ مليون دولار.
- § الخدمات الإقتصادية العامة ١٠٣١,٦ مليون دولار.
- § الخدمات الإجتماعية فيما عدا تشييد المباني السكنية بالمناطق الريفية ١٢١٣٢,٧ مليون دولار.
- § الخدمات العامة ١٢٩,١ مليون دولار.

٩ - **برامج وخطط الإصلاح الإقتصادي بالهند** :

تناولت خطة الموازنة العامة الهندية للعام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩ العديد من البرامج الهادفة إلى دفع مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في البلاد وأهمها ما يلي :

أ - **التعديلات في التعريفات الجمركية والهيكل الضريبي** :

أولاً : **الجمارك Customs** :

- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض مشروعات البنية التحتية من ٧,٥% حتى ٥% وبالنسبة لبعض مشروعات الطاقة الكهربائية إلى ٤%.
- خفض الرسوم الجمركية المفروضة على خرقة الحديد والألومنيوم من ٥% إلى صفر.
- تخفيض الرسوم الجمركية على واردات الهند من الأدوية الحساسة والخامات الدوائية الخاصة بتصنيعها من ١٠% حتى ٥% وإعفاؤها من الضرائب ذات الأثر المماثل.

- كما تم تخفيض نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على عقاقير الفيتامينات والمعادن من ٣٠% حتى ٢٠% وعلى حمض الفوسفوريك من ٧,٥% حتى ٥% وذلك بغرض التقليل من تكاليف الصناعة المحلية للأعلاف الحيوانية.
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الباكثيريا المستخدمة فى صناعة الألبان واللازمة لزيادة فترة صلاحيته من ٧,٥% حتى صفر %.
- إعفاء بعض بنود السلع ومدخلات الإنتاج المستخدمة فى صناعة تكنولوجيا المعلومات والأجهزة الإلكترونية.
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الخام الماكينات المستخدمة فى صناعة المعدات الرياضية من ٧,٥% حتى ٥% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على خامات الأحجار الكريمة من ١٠% إلى ٥% وذلك بغرض دعم وتنمية صناعة الحلى والمجوهرات.
- إعفاء أجهزة محاكاة الطائرات المروحية من الجمارك لزيادة قدرات وكفاءة الطيارين التدريبية عليها.
- تخفيض الرسوم الجمركية على السلفر الخام وغير المنقى من ٥% إلى ٢% لتنمية وتشجيع صناعة الأسمدة المحلية.
- إقتراح رفع الإعفاء الممنوح على الواردات الهندية من النافتا اللازمة لصناعة البوليميرات وذلك بغرض تصحيح التشوهات السعرية فى هذا المنتج وذلك من خلال فرض نسبة ٥% ، مع إبقاء الإعفاء سارى على واردات النافتا المستخدمة فى صناعة الأسمدة.
- زيادة رسوم التصدير المفروضة على مادة الكروم من ألفين دولار إلى ٣ آلاف دولار لكل طن متري وذلك بغرض الحفاظ على المعروض من هذا البند فى السوق المحلية.
- تم إزالة الرسوم الضريبية المفروضة على الأسمنت المعبأ وتعديل الرسوم الضريبية المفروضة على الأسمنت الجملة بسعر ٤٠٠ روبية هندية للطن المتري أو بنسبة ١٤% من إجمالي القيمة (أيهما أكبر) ، أما مادة الكلينيكور المستخدمة فى صناعة الأسمنت فتم وضع رسوم ضريبية قيمتها ٤٥٠ روبية هندية للطن المتري .

١ - الحد الأقصى للتعريفات الجمركية :

تخفيض الحد الأقصى لنسبة الجمارك المفروضة على الواردات من السلع غيرالزراعية من ٢٠% إلى ١٥% مع وجود إستثناء لبعض السلع من تلك القاعدة مثل المنسوجات .

- المعادن :

تخفيض الرسوم الجمركية من ١٥% إلى ١٠% على الواردات الهندية من الخامات والمنتجات شبه المصنعة من المعادن وخاصة الاستانستيل وخامات الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس والزنك . وتخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على الواردات الهندية من الرصاص من ١٥% إلى ٥% وعلى المنتجات المصنعة من الرصاص من ٢٠% إلى ١٠% وعلى عوازل البطاريات من ٢٠% إلى ٥% .

٢ - الحراريات ومدخلات إنتاجها Refractories and their inputs

تخفيض التعريفات الجمركية المفروضة على المستحضرات المقاومة للحرارة والجرافيت من ١٥% إلى ١٠% وكذا المواد الخام المستخدمة فى صناعتها مثل

مسحوق الجرافيت الطبيعي والأسمت الأومينى وسيليكون الميتال وكاربايد
السيليكون .

٣ - مخلفات وبقايا النحاس والزنك : تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها
من ١٥% إلى ١٠% .

٤ - الزراعة :

- تمديد العمل بالرسوم الجمركية الرمزية المطبقة على بعض المعدات الزراعية
وبالغلة ٥% لفترة عام آخر بداية من ٢٠٠٥/٤/٣٠ .
- رفع نسبة التعريفات الجمركية المفروضة على زهور القطف من ٣٠%
إلى ٦٠% بما فيها زهرة الأوركيد .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على القرنفل من ٧٠% إلى ٣٥% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على عربات النقل المبردة المخصصة
لنقل البضائع من ٢٠% إلى ١٠% .

٥ - المنتجات البترولية : تخفيض الرسوم الجمركية التالية :

- البترول الخام من ١٠% إلى ٥% .
- الكيروسين لأغراض البيع للجمهور من ٥% إلى صفر% .
- الغاز الطبيعي المسال لأغراض المنزلية من ٥% إلى صفر% .
- وقود السيارات من ١٥% إلى ١٠% .
- زيت ديزل السيارات من ١٥% إلى ١٠% .
- منتجات بترولية أخرى من ٢٠% إلى ١٠% .
- زيادة قيمة التعريفات الإضافية **Additional Duty** المفروضة على زيوت
السيارات **Motor Spirit** وأنواع أخرى من زيوت الديزل من ١,٥ روبية
إلى ٢ روبية هندية للتر الواحد .

٦ - الكماويات والبتروكيماويات :

- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على بلوميرات الإيثيلين والبوليبروبولين
وبلوميرات الستيرين من ١٥% إلى ١٠% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الإيثيلين والبروبلين والبوتالين
والبنزين والبوتادين والستيرين من ١٠% إلى ٥% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الكيماوية العضوية
الأخرى من ٢٠% إلى ١٠% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على المولاس من ١٥% إلى ١٠% .
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على كحول الإيثيل الصناعي من ١٥%
إلى ١٠% .

٧ - السلع الرأسمالية :

- تطبيق تعريفات جمركية نسبتها ٥% على الواردات الهندية من الماكينات
والمعدات وأجزائها المستخدمة فى صناعة الصودا الكاوية والبوتاس
الكاوى .

- تخفيض النسبة الجمركية المفروضة على عربات القطارات وتجهيزات السكك الحديدية من ٢٠% إلى ١٠%.
- إضافة سبع سلع جديدة للاستفادة من نسب الرسوم الجمركية الرمزية ٥% والتي تتمتع بها الواردات الهندية من مدخلات صناعة المشغولات الجلدية والأحذية.
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على معدات وماكينات الطباعة من ٢٠% إلى ١٠%.
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الهندية لبعض بنود ماكينات النسيج والأجزاء الخاصة بها من ٢٠% إلى ١٠%.
- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الهندية لبعض الأوناش والماكينات والمعدات المستخدمة في محطات شحن الحاويات ومراكز تفريغها من ٢٠% إلى ١٠%.
- توسيع نطاق التخفيضات الجمركية المطبقة على مدخلات صناعة الأحذية والمنتجات الجلدية وذلك بغرض تصديرها في صورة منتج نهائي على ألا تتعدى نسبة مساهمة المكون الخارجى عن ٣% من السعر النهائى للمنتج.

٨ - رسوم مكافحة الكوارث الوطنية :

National Calamity Contingent Duty (NCCD)

قامت الحكومة الهندية بإنشاء صندوق مكافحة الكوارث الوطنية وفرضت رسوم على وارداتها من البترول الخام بواقع ٥٠ روبية هندية لكل طن متري ، وفى عام ٢٠٠٨ تم إزالة نسبة ١% التي كانت مفروضة على نسيج البوليستر وفرضها على الهواتف المحمولة فى المقابل.

٩ - منتجات أخرى :

- تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الهندية التالية :
- السيارات والدراجات النارية المستعملة من ١٠٥% إلى ١٠٠%.
- الفحم لأغراض الطهى من ١٥% إلى ٥%.
- أجزاء محددة من مكونات بطاريات السيارات من ٢٠% إلى ١٠%.

ثانيا : الرسوم الضريبية المركزية غير المباشرة Central Excise duty :

- تقوم الحكومة الهندية المركزية بتحصيل الرسوم الضريبية غير المباشرة من خلال إضافة قيمتها على سعر المنتج النهائى Surcharges المباع والمشتري داخل الهند.
- تم تخفيض ضريبة القيمة المضافة المركزية من ١٦% إلى ١٤% لتنشيط القطاع الصناعى وتنميته
- تم تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة على جميع منتجات قطاع الدواء من ١٦% إلى ٨%.
- تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة على الأتوبيسات وشاسيهاها من ١٦% إلى ١٢%.
- تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة على سيارات الركوب الصغيرة من ١٦% إلى ١٢% وعلى سيارات الركوب الكبيرة من ٢٤% إلى ١٤%.
- تخفيض الرسوم الضريبية المفروضة على المتوسيكلات والتكتوك من ١٦% إلى ١٢%.

- إلغاء بعض الرسوم الضريبية المفروضة على بعض السلع الإستهلاكية مثل كروت البيانات اللاسلكية Wireless data cards، وعلب مياة جوز الهند، والأرز المقشور، والشاي، والقهوة من ١٦% إلى صفر %.
- تخفيض الرسوم الضريبية من ١٦% إلى ٨% المفروضة على فلاتر تنقية المياه، القشرة الخشبية للأبواب، بعض مواد التعبئة والتغليف، وكورن فليكس المصنع لوجبة الإفطار.
- إعفاء الأدوية الخاصة بمكافحة مرض الإيدز AIDS ، والـ Atazanavir ، وكذا خامات الدواء من الضريبة.
- إعفاء المنتجات المباعة للمستهلك النهائي لقطع غيار المبردات (Compressors, Condenser units, Evaporators, ..etc) فيما يزيد عن قدرة ٢ حصان وتستهلك أكثر من ٥٠ كيلو وات.

ثالثا : الضرائب الجديدة والزيادات الضريبية المطبقة :

- زيادة الرسوم الضريبية المفروضة على المولاس من ٥٠٠ روبية إلى ١٠٠٠ روبية هندية للطن المترى الواحد.
- زيادة الرسوم الضريبية على أسمنت الكلينكر من ٢٥٠ روبية إلى ٣٥٠ روبية هندية للطن المترى الواحد.
- زيادة الرسوم الضريبية على الحديد والصلب والسفن بغرض التفكيك من ١٢% إلى ١٦%.
- فرض رسوم ضريبية جديدة بنسبة ١٦% على الجرارات سعة محرك تتعدى ١٨٠٠ سم مكعب.
- فرض رسوم ضريبية جديدة على الحلى والمجوهرات ذات الماركات العالمية بنسبة ٢%.
- فرض رسوم ضريبية على بلاط الموزاييك بنسبة ٨%.

الفصل الثانى القطاعات الاقتصادية الرئيسية بالهند

١ - الصناعة :

ارتفع معدل النمو فى قطاع الصناعة ليصل إلى ٦,٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعد أن كان ٥,٧% فى العام السابق ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وإنعكس ذلك على مستوى اداء كافة القطاعات الصناعية الرئيسية الثلاثة : الكهرباء والغاز والمياه ، والتعدين ، والتصنيع. ويرجع الارتفاع لمجموعة من العوامل أهمها : تزايد الصادرات لدول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، والتحسين فى البنية الأساسية ، وتزايد الطلب على الاستثمارات العامة. وقد نما إنتاج السلع الرأسمالية (الماكينات والمعدات - وسائل النقل وأجزائها) ليحقق معدل ١٢,٧% وحقق قطاع السلع الإستهلاكية المعمرة (الثلاجات ، والغسالات ، والتلفزيونات ، ...إلخ) زيادة كبيرة فى معدل التصنيع ليحقق ١١,٦% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعد أن كان محققا لإنخفاض فى معدل التصنيع فى العام السابق وقدره ٦,٣% ويرجع ذلك إلى إتخفاض نسبة الفائدة وتوافر بيع تلك المنتجات بالتقسيط الذى يناسب قدرات المستهلك المالية . كما شهد قطاع السلع الإستهلاكية إنخفاضا حاداً فى معدل التصنيع ليصل إلى ٥,٧% عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ مقارنة بمعدل ١٢% عام ٢٠٠٢-٢٠٠٣ وذلك لوجود منافسة سعرية قوية أدت إلى تقليص هامش الأرباح . أما قطاع السلع الوسيطة ومنتجات المواد الأساسية (الصناعات الكيماوية والمعادن) فقد نما بمعدل ٥,٤% و٦,٢% على التوالى . وتم السماح للاستثمار الأجنبى المباشر بالدخول فى كافة الصناعات عدا قائمة سلبية محدودة ، كما تقرر السماح للشركات والمؤسسات المالية غير البنكية بامتلاك حصص أو نسب مشاركة أجنبية تصل الى ١٠٠% إذا ما كان ذلك فى صورة تأسيس شركة قابضة ، بينما يسمح لفروع الشركات بامتلاك نسب تصل إلى ٧٥%. وتتمثل أهم الصناعات الهندية فيما يلى :

أ - المنسوجات :

يساهم هذا القطاع بحوالى ٤% من الناتج القومى الاجمالى و ٢٠% من قطاع الصناعات الإنتاجية كما يشكل حوالى ثلث الصادرات السلعية . ويعمل فى قطاع المنسوجات حوالى مليون عامل وفنى . وقد ارتفع حجم إنتاج الغزول والمنسوجات (غير القطنية) من ٢٠٧ مليون كجم عام ١٩٨٢/٨١ إلى ١٧٩٦ مليون كجم عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، كما ارتفع إنتاج المنسوجات القطنية من ٤٠٢٣٣ مليون متر مربع عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٤٢٠٣٤ مليون متر مربع عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بزيادة قدرها ٤,٥%. وقد ارتفع إنتاج هذا القطاع ليحقق ٤٢,٢ بليون متر مربع بنهاية العام ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، كما حققت الصادرات الهندية من المنسوجات ارتفاعا بلغت قيمته ١٠,١ بليون دولار أمريكى وفقا لآخر بيانات متوفرة عن العام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مقارنة بحوالى ٩,٦ بليون دولار خلال نفس الفترة من العام السابق . غير أن قطاع المنسوجات القطنية ما يزال متأثرا بصورة سلبية من ارتفاع أسعار القطن العالمية وتراجعت صادراته بنسبة ٥٤,٥%. كما قامت الحكومة الهندية باتخاذ عدة إجراءات لتنمية صادرات المنتجات النسيجية أهمها بدء العمل بخطة "Apparel Parks for export scheme" والتي تستهدف إقامة تسعة مناطق فى المرحلة الأولى لوحدات صناعة الملابس بالموصفات العالمية ، وكذلك تبنى عدة خطط لتشجيع صناعات النسيج اليدوى والآلى والصوف ، فضلا عن تطبيق خطة إعادة هيكلة الصناعات النسيجية بولاية تاميل نادو والتي قامت على هيكلة ٥٣ مصنع قابل للبقاء وإغلاق ٦٦ مصنع غير قابل للبقاء والمنافسة . ومن ناحية أخرى قامت الحكومة بمعالجة التشوهات الضريبية التى تزيد من التكاليف الإنتاجية وكذلك خفض الرسوم الجمركية المفروضة على غزول البوليستر بنسبة ٢٤% والغزول المخلوطة بنسبة ١٢% والعديد من التخفيضات الجمركية الأخرى .

ب - الحديد والصلب :

حقق إنتاج الحديد والصلب نمواً قدره ٩,٩% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغ ٣٠,٦٧ مليون طن بعد أن كان ٣٠,٦٣ مليون طن في عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، كما بلغ إنتاجه خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كمية ٣٦,١٩٣ مليون طن بزيادة نسبتها ٧,٥% مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢. وقد أدى ارتفاع أسعار منتجات الحديد والصلب خلال عام ٢٠٠٣ (حيث ارتفع سعر الطن من اللفائف المسحوبة على الساخن من ١٩٩ دولار للطن في يناير ٢٠٠٢ إلى ٣٠٠ دولار للطن في نوفمبر ٢٠٠٣) فضلاً عن نمو الطلب الداخلى على منتجات الحديد والصلب نتيجة لتشييد الطرق السريعة ، الى إبتعاش هذا القطاع . و إستجابة لتغيرات السوق أصدرت الحكومة الهندية بعض القرارات الإقتصادية مثل خفض السقف الجمركى المفروض على الصلب من ٢٥% إلى ٢٠% وخفض الجمارك على الفحم المستخدم فى تلك الصناعة من ٢٥% إلى ١٥% و من ١٥% إلى ٥% على التوالى إلى جانب تخفيضات جمركية على العديد من المدخلات الإنتاجية الأخرى . وقد ارتفعت كمية صادرات الحديد و الصلب بمعدل ١٧,٦% خلال الفترة ٢٠٠٣/٢٠٠٤ ليحقق ٥,٣ مليون طن بالمقارنة بالعام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حيث بلغت ٤,٥٠٦ مليون طن .

ج - الصناعات الكيماوية :

تتسم الصناعات الكيماوية فى الهند بالتنوع الكبير حيث تشمل الصناعة قطاعات متعددة تضم الكيماويات العضوية وغير العضوية ، الأصباغ ، الدهانات ، المبيدات والكيماويات المتخصصة. وتتميز الهند بإنتاج الصودا الكاوية ، كربونات الصوديوم التجارية Soda ash ، أسود الكربون ، الفينول ، حمض الخليك ، الميثانول و الأصباغ ، وتكتفى الهند ذاتياً إلى حد كبير من تلك المنتجات بالشكل الذى يمكنها من تلبية إحتياجات الصناعة المحلية.

وتسعى الحكومة الهندية إلى زيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة لجذب التكنولوجيا المتقدمة وأساليب الإدارة الحديثة وزيادة فرص تصدير المنتجات الكيماوية الهندية. وتحتل الهند المركز الثانى عشر إنتاجاً للكيماويات على مستوى العالم وقد تضاعف إنتاجها من الكيماويات خلال الخمس سنوات الأخيرة بما يساوى إنتاج دول آسيا مجتمعة ، كما يتميز قطاع الصناعات الكيماوية فى الهند بوفرة الأيدى العاملة المدربة واتساع السوق الهندية .

وقد بلغ حجم إنتاج الكيماويات فى الهند عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ ما قيمته ٢٤,٧ بليون دولار ويساهم هذا القطاع بنسبة قدرها حوالى ١٤% من إجمالى الصادرات الصناعية ونحو ١٦,٢% من إجمالى الصادرات الكلية للهند عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وتبلغ قيمة صادرات هذا القطاع حوالى ٣ بليون دولار ، ويتم تصدير اغلب انتاج هذا القطاع الى الولايات المتحدة وأوروبا والدول الصناعية الكبرى.

د - الصناعات الدوائية :

تطورت الصناعات الدوائية الهندية بصورة كبيرة لتسهم فى تنمية قطاعات الصحة والزراعة الهندية. وتحتل الهند المركز الرابع عالمياً من حيث إنتاج الدواء وتأتى الهند فى المرتبة السابعة عشرة عالمياً من حيث قيمة صادراتها من dosage forms & bulk actives . وتذهب صادرات الأدوية الهندية إلى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم بما فيها الولايات المتحدة واليابان وأوروبا وأستراليا ، وقد بلغ حجم صادرات الهند من الأدوية خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ نحو ٢٠١٠,٦ مليون دولار مقابل نحو ١٨٠٥,٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. كما يتميز قطاع الصناعات الدوائية فى الهند بانخفاض تكلفة الإنتاج ووفرة العمالة الفنية المدربة والمواد الخام الدوائية. وقد بلغ معدل نمو قطاع الصناعات الدوائية نحو ١٦% خلال العشر سنوات الأخيرة.

هـ - قطاع البترول والغاز :

تعتبر الهند رابع أكبر مستهلك للبترول في آسيا بعد كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية. وينمو الاستهلاك السنوي لمنتجات البترول في الهند بمعدل ٧%. وفي هذا الاطار ينتظر أن يصل الاستهلاك السنوي الهندي من منتجات البترول الى نحو ١٩٥ مليون طن عام ٢٠١١ بدلا من ٩٦ مليون طن حاليا. ويسيطر القطاع العام الهندي على إنتاج وتكرير وتوزيع البترول والغاز في البلاد منذ الاستقلال وحتى الآن . وتقوم شركة Oil and Natural Gas Corp. Ltd باحتكار إنتاج البترول الخام والغاز، كما تحتكر شركة Gas Authority of India Ltd تسويق وتوزيع الغاز ، وتسيطر الشركات الحكومية على نسبة قدرها ٩٥% من صناعة تكرير البترول في الهند .

وقد سمحت الحكومة الهندية بالتحرير التدريجي للاستثمار في قطاع البترول والغاز ، كما قررت تحرير الأسعار تدريجيا وتخفيض الدعم المقدم للكبروسين والغاز الطبيعي سنويا حتى يصل الى صفر بعد خمسة أعوام بداية من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ حيث بلغت قيمة الدعم المقدم لهما ١١١٤٠ مليون روبية هندية أى ما يعادل ٢٤٧٥ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٢/٢٠٠١. وبدأ القطاع الخاص والأجنبي بالعمل في قطاع البترول والغاز. وخلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ اكتشفت مجموعة Reliance and Hardy Exploration and production الغاز في منطقة Krishna-Godavari ، واكتشفت الشركة الإنجليزية Cairn Energy البترول الخام والغاز في ولاية Rajasthan . ويبلغ الإنتاج السنوي للهند من البترول الخام حوالي ٣٢ مليون طن ، في حين يقدر الطلب السنوي على الخام بحوالي ١١٠ مليون طن. ويتم تغطية الفجوة بين الإنتاج والطلب عن طريق الاستيراد من الخارج. وقد بلغت كمية واردات البترول الخام للهند نحو ٨٤,٩ مليون طن عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بلغت قيمتها ٧٨١,١٦ بليون روبية هندية أى ما يعادل حوالي ١٧,٣ بليون دولار أمريكي. وتبلغ طاقة مصافي التكرير الهندية الحكومية حوالي ١١٥ مليون طن متري سنويا يضاف إليها الطاقة الجديدة لمعمل تكرير شركة Reliance الهندية الخاصة. ويوجد بالهند أكثر من ١٧٠٠٠ محطة خدمة وحوالي ٦٥٠٠ مخزن كبروسين و ٥٠٠٠ موزع للغاز. وقد اتجهت الحكومة الهندية مؤخرا للاستثمار الخارجى في قطاع البترول والغاز ، ويتواجد لديها ثلاثة مشروعات مشتركة في كل من فيتنام وروسيا والسودان.

و - قطاع الصناعات الصغيرة :

بلغ عدد وحدات هذا القطاع عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ حوالي ١١,٠١ مليون وحدة واجمالي إنتاجها ما قيمته ٦,٨٥٦٩٨ بليون دولار أمريكى وتستوعب نحو ٢٦,١٣٨ مليون فرد ، وقد بلغت صادرات هذا القطاع ما قيمته ١٨,٧٣٩ بليون دولار . و قد تزايد عدد وحدات القطاع ليصل إلى ١١,٥٢٢ مليون وحدة خلال عام ٢٠٠٣ / ٢٠٠٤ وبنسبة زيادة قدرها ٤,٧% بالإضافة إلى زيادة في عدد العمالة لتصل إلى ٢٧,٣٩٧ مليون فرد وكذلك زيادة قيمة إنتاجها الى نحو ٧,٥٨٢٩ بليون دولار.

وتعتبر الهند من الدول الرائدة في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتدعم الحكومة الهندية الصناعات الصغيرة بشكل كبير حيث خصصت وزارتين منفصلتين (تم فصل وزارة الصناعات الزراعية والريفية عن وزارة الصناعات الصغيرة لتصبح وزارة مستقلة يرأس كل منهما وزير دولة) وذلك لتشجيع الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية والريفية على المستوى المركزى وعلى مستوى حكومات الولايات بالإضافة إلى توفير البنية المؤسسية القوية الخاصة بالتدريب والتمويل والتسويق لتلك الصناعات. ومن أجل تحقيق الأهداف المنوط بها تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة تسعى الهند إلى تقوية القطاع الزراعى وبناء قاعدة صناعية قوية لمواجهة التحديات الخاصة بارتفاع عدد السكان (أكثر من بليون نسمة) وارتفاع مستوى الفقر والبطالة. ويتم تقوية القطاع الزراعى من خلال إصلاح الأراضي وتوفير الري والميكنة الزراعية وزيادة الإنتاجية. وتجدر الإشارة إلى أن الهند حاليا تحقق فائض في إنتاج الغذاء بعد أن كانت مكتفية ذاتيا. بينما يتم بناء القاعدة الصناعية القوية من خلال سياسة صناعية

لتنمية الصناعات الريفية والقروية والإعتماد على التنمية الصناعية المخططة من خلال تنمية القطاع العام والصناعات الصغيرة بصورة متزامنة.

وتعرف الصناعة الصغيرة في الهند بالوحدة التي يصل اجمالى استثماراتها إلى ١٠ مليون روبية (حوالى ٢١٣ ألف دولار). ويوجد بالهند ٣,٥ مليون منشأة صغيرة تستوعب أكثر من ١٩,٩٦ مليون عامل. وتجدر الإشارة أنه يتم توفير أكثر من ٦٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند. ويتم إنتاج أكثر من ٨٠٠٠ منتج تصل قيمتها إلى حوالى ١٦٤ بليون دولار من خلال الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، وهو ما يسهم بنحو ٤٠% من اجمالى الإنتاج الصناعى. كما تبلغ قيمة صادرات منتجات الصناعات الصغيرة حوالى ١٥,٥ بليون دولار وهو ما يمثل حوالى ٣٥% من اجمالى الصادرات الهندية و ٤٥% من اجمالى صادرات الصناعات الإنتاجية. وقد حقق قطاع الصناعات الصغيرة خلال عام ٢٠٠١ معدل نمو بلغ ٨,٢٣% وهو معدل يفوق معدل نمو قطاع الصناعة الهندى بأكمله.

٢ - الزراعة :

يساهم هذا القطاع بنسبة قدرها حوالى ٣٣% من اجمالى الناتج القومى ويمثل ١٢,٦% من اجمالى الصادرات الهندية. وقد بلغ متوسط معدل نمو القطاع الزراعى خلال العشر سنوات الأخيرة حوالى ٣,٦% مقابل ٣,٩% خلال العقد السابق. ونما قطاع الزراعة بمعدل ٩,١% عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ بعد أن حقق تراجع سلبي مقداره ٥,٢% فى عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣. وتعتبر الهند أكبر مستهلك للأسمدة على مستوى العالم ولا تتدخل الحكومة الهندية فى تحديد أسعار السلع الزراعية بل تتركها لعوامل العرض والطلب فى السوق. وقد تراجع إنتاج الحبوب فى الهند حتى بلغ ١٧٤,٢ مليون طن عام مقابل ٢١٢,٩ مليون طن فى العام السابق، وتراجع نمو القطاع الزراعى عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بسبب الجفاف حتى وصل إلى ١٨٣,٢ مليون طن، ثم شهدت الهند موسم متميز للأمطار فى الفترة يوليو/سبتمبر عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى نمو الإنتاج الزراعى بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤. ويشمل إنتاج الحبوب فى الهند كل من الأرز والقمح وحبوب العلف والبقوليات.

٣ - الخدمات :

أدرت الحكومة الهندية أهمية مشاركة القطاع الخاص الهندى والأجنبى إلى جانب القطاع العام فى تقديم خدمات البنية الأساسية. وقامت الحكومة بعمل العديد من الإصلاحات فى قطاعات البنية الأساسية، وتم تحرير الاستثمار الأجنبى لخلق بيئة ملائمة لمشاركة القطاع الخاص والأجنبى. وتغير دور الحكومة بذلك من " المالك " و " المحتكر الوحيد " إلى " الخادم " و " الحامى لمصالح المجتمع ". ويواجه قطاع الخدمات الهندى تباطؤ فى معدل النمو خلال السنوات الأخيرة بالمقارنة بـ ٧,٧% متوسط معدل نمو القطاع خلال الفترة ٢٠٠٢/٩٧. وتشير الإحصاءات الهندية إلى نمو قطاع الخدمات بمعدل ٦,٢% خلال عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل ٥% فى عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ وبالمقارنة بـ ٩,٤% خلال العام السابق له. وتتمثل أبرز الخدمات فيما يلى :

أ - المقاولات :

تولى الحكومة الهندية اهتماما كبيرا بنشاط المقاولات وبصفة خاصة البناء والتشييد والخدمات الاستشارية التى لها دور رئيسى فى تطوير البنية الأساسية ونقل التكنولوجيا وإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية، وهى من الأمور التى تأتى على قائمة أولويات صانعى القرار فى الهند. ونتيجة لذلك قامت الهند بإحداث تغييرات فى السياسات واللوائح التنظيمية التى تمس النشاط الاقتصادى من حيث : منح تسهيلات مالية لتشجيع صناديق الإسكان، منح إعفاءات ضريبية أكبر لتشجيع الاستثمار فى نشاط تشييد

الوحدات السكنية ، و تخصيص نسبة أكبر من الموازنة العامة لتطوير البنية الأساسية. وتوجه الهند اهتماما أكبر للقطاعات التالية : الإسكان ، البنية الأساسية الحضرية ، المواصلات ، الكهرباء والطاقة ، الاتصالات.

ويتعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات المستوعبة للعمالة ، حيث يعمل به حوالى ٣١ مليون فرد . ويعتبر من أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار فى الهند حيث يبلغ حجم الاستثمارات فيه حوالى ٧٠ بليون دولار. وعلى الرغم من أهمية خدمات التشييد والخدمات الاستشارية فى الهند ومساهمتها بنحو ٥% فى الناتج المحلى الإجمالى ، فإن للهند دور هامشى فى التجارة الدولية فى تلك الخدمات حيث تبلغ مساهمة الهند فيها أقل من ١% (حوالى ١٢٠ بليون دولار).

ويتميز نشاط قطاع المقاولات الهندى بتوافر الخبرات الفنية والإدارية ووجود وفرة كبيرة من العمالة بأنواعها المختلفة الماهرة وشبه الماهرة وغير الماهرة. ويصعب تحديد عدد إجمالى للمشروعات العاملة فى قطاع التشييد والأنشطة المرتبطة به نظراً لتفاوت حجم المشروعات وفقاً لعدد العمال حيث تتراوح من مشروع قائم على استخدام عامل واحد إلى شركات كبيرة عامة تستخدم عدد كبير من العمال. ويقدر عدد الشركات الهندية العاملة فى هذا القطاع بحوالى ٢٠٠ ألف شركة.

وتتمتع الشركات الهندية العاملة فى قطاع التشييد والبناء والأنشطة المرتبطة به بميزة نسبية فى مجال تصدير خدمات إدارة المشروعات ، والاستشارات ، والتصميم ، والهندسة ، والصيانة ، وذلك إلى جانب تصدير خدمات العمالة شبه الماهرة وغير الماهرة لأنشطة التشييد والبناء من خلال التواجد التجارى (إقامة فروع) commercial presence ، وانتقال الأشخاص الطبيعيين (الخدمات الاستشارية وغيرها التى تتطلب انتقال العمالة للخارج) movement of natural persons .

ويواجه المقاولون الهنود مصاعب هيكلية وتنظيمية ومالية لأسباب متعددة منها : كبر حجم المشروعات بالنسبة للموارد المتاحة lack of finance والحاجة لإنشاء Consortiums ، احتياج بعضها لاستيراد نפט ، كبريت ، فوسفات وغيرها ، وارتفاع أسعار الفائدة والعمولات البنكية ، والبيروقراطية ، ومعدلات الضرائب المرتفعة ، والإختناقات القائمة بالبنية الأساسية ، والحاجة للانفتاح على التكنولوجيا العالمية الحديثة فى مجال البناء والتشييد. كما يواجه المقاولون الهنود منافسة كبيرة من شركات من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية مثل الصين وكوريا ، من حيث عرضهم لاسعار غاية فى التنافسية.

ب - تكنولوجيا المعلومات :

بدأت تجربة الهند فى هذا القطاع عام ١٩٨٦ من خلال تبني القيادة السياسية لفكرة حتمية النهوض بصناعة البرمجيات وذلك من خلال تهيئة المناخ الملائم للاستثمار فى صناعة البرمجيات. ويعد قطاع تكنولوجيا المعلومات حالياً الأسرع نمواً بالهند حيث نما بمعدل متوسط بلغ ٥٠% خلال الخمس سنوات الأخيرة. وتطور إجمالى الدخل من صناعة البرمجيات الهندية من حوالى ١٥٠ مليون دولار منذ حوالى عشر سنوات إلى أكثر من ١٠,١ بليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ مقابل ٨,٤ بليون دولار عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ وبمعدل نمو قدره ٢٠% ، كما ارتفع حجم صادرات البرمجيات الهندية من ٦,٢٣ بليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٧,٦٨ بليون دولار عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ محققة بذلك معدل نمو قدره ٢٣%. وقد وضعت مجموعة العمل القومية لتكنولوجيا المعلومات بالهند هدفاً للوصول بالصادرات الهندية من البرمجيات إلى ٥٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٨.

وحقق العاملون بتكنولوجيا المعلومات الهنود سمعة راقية فى الأسواق العالمية ، حيث تقوم ١٨٥ شركة من الـ ٥٠٠ شركة الكبرى فى العالم The Fortune 500 Companies بالحصول على

احتياجاتها من البرمجيات من الهند. ويتزايد الطلب على المبرمجين الهنود بصورة مستمرة من كل من الولايات المتحدة ، ألمانيا ، اليابان واستراليا. وقد تم تنفيذ نسبة ٣٠% من بنية التجارة الإلكترونية في وادي السيليكون بالولايات المتحدة بمعرفة هنود. وبلغ عدد الشركات العاملة في هذا القطاع أكثر من ١٣٠٠ شركة تصل رؤوس أموالها إلى ٥٥ مليار دولار (في ٢٠٠٠/٦/٣٠) منها حوالي ٣٥٠ شركة في ولاية كارناتاكا وعاصمتها بنجالور ومجموعة كبيرة أخرى في حيدر أباد. وحتى ديسمبر ١٩٩٩ حصلت ١٧٠ شركة هندية على شهادات جودة عالمية . ويوجد خمسة شركات بالهند ضمن ٢٣ شركة فقط في العالم حصلت على أعلى درجات الجودة (المستوى الخامس) في مجال البرمجيات SEI CMM (Software Engineering Institute Capability Maturity Model)

ج - الإتصالات :

توجد في الهند شبكة اتصالات كبيرة تبلغ حوالي ٢٣,٥٢٧ ألف سنترال بطاقة قدرها ٤٩,٨ مليون خط تليفوني. وقد حقق هذا القطاع طفرة غير مسبوقة خلال العقد الماضي نتيجة لتحريره والسماح للقطاع الخاص الهندي والأجنبي بالاستثمار فيه. وبلغ عدد خطوط التليفون الجديدة التي تم توصيلها للمشاركين خلال الفترة أبريل / ديسمبر ٢٠٠٢ حوالي ٥,٢ مليون خط تليفوني جديد ليبلغ إجمالي عدد الخطوط التليفونية بالهند حوالي ٥٠,٢ مليون خط ثابت ومحمول. وارتفع عدد الخطوط لكل ١٠٠ شخص من ٣,٦ في مارس ٢٠٠١ إلى ٤,٩ في ديسمبر ٢٠٠٢.

وقد نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الاتصالات حتى بلغت قيمتها ٩٥٢٨ مليون روبية هندية خلال الفترة ٢٠٠٢/١٩٩١ أي ما يعادل ٢,١ بليون دولار أمريكي. ويعتبر قطاع الاتصالات ثاني أهم قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الهند.

الفصل الثالث التجارة الخارجية الهندية

أولاً : السياسة القومية للتجارة الخارجية الهندية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٩)

تهدف تلك السياسة إلى تحقيق نمو نسبته ٢١% للصادرات السلعية الهندية سنويا لتمثل ١,٥% من الصادرات العالمية عام ٢٠٠٩. ويعنى ذلك أن المخطط للصادرات الهندية أن تصل قيمتها الى حوالى ١٧٥ بليون دولار أمريكى عام ٢٠٠٥ ، فى حين أظهرت إحصاءات التجارة الخارجية لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ أن قيمة الصادرات الهندية بلغت ٦٠ بليون دولار أمريكى وتمثل ٠,٨% فقط من إجمالي الصادرات العالمية.

أهم الإجراءات التى أعلنها وزير التجارة والصناعة الهنذى وتهدف إلى زيادة الصادرات الهندية :

- ١ - تشكيل مجلس تجارة للولايات الهندية **Inter-state trade Council** بهدف إشراك الولايات الهندية فى مخططات الحكومة المركزية لزيادة الصادرات والمساهمة فى إيجاد مناخ ملائم للتجارة العالمية.
- ٢ - إزالة جميع الضرائب والرسوم الداخلية المفروضة على الصادرات الزراعية الهندية وذلك بهدف خفض تكلفة المنتج المصدر لزيادة قدرته على المنافسة فى الأسواق العالمية.
- ٣ - زيادة الصادرات الهندية من السلع المصنعة بتطبيق الإجراءات التالية:
 - عدم قيام الحكومة الهندية بفرض رسوم الوقاية والإغراق على المدخلات المرخص باستيرادها مسبقا والتي يتم الإعلان عنها فى مناقصات دولية **International Competitive Bidding** وتستخدم فى إنتاج سلع يتم تصديرها لاحقا.
 - مكافأة المصدرين الذين قاموا بالوفاء بنسبة ٧٥% من إلتزاماتهم التصديرية فى فترة تقل عن نصف الفترة المحددة فى خطة تنمية الصادرات الرأسمالية **Export Promotion of Capital Goods** بإعفائهم من الإلتزام بتصدير النسبة المتبقية ، وذلك بغرض تشجيع المصدرين على إتمام صفقاتهم التصديرية بسرعة تتماشى مع حركة التجارة الدولية.
 - تعديل خطة تنمية الصادرات الرأسمالية بتخفيض الإلتزامات التصديرية وتوسيع فترات التصدير وذلك للقطاع الزراعى الذى يعتمد على استيراد مدخلات معينة تساهم فى تنمية الصادرات الزراعية.
 - تحديث قطاع التجزئة بالهند من خلال تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع الرأسمالية المستخدمة فى تجهيز محلات التجزئة على ألا تقل مساحة المحل عن ألف متر مربع.
- ٤ - تنمية الصادرات الهندية من الدواجن والبيض ومنتجات الألبان وذلك من خلال تمديد خطة تنمية الصادرات الزراعية **'Vishesh Krishi Upaj Yojana'** لتشملها إلى جانب زهور القطف والخضروات والفاكهة ومنتجات الغابات. وتقوم الحكومة الهندية من خلال تلك الخطة بمنح مكافآت مالية تصل قيمتها إلى ٥% من قيمة الشحنة المصدرة على أساس **FOB**.

٥- تنمية الصادرات الهندية من الأسماك والمنتجات البحرية خاصة بعد تأثر الصادرات الهندية للأسماك من كارثة تسونامي التي ضربت السواحل الشرقية للهند وذلك باتباع البرامج التي تستهدف النهوض بقطاع الصادرات السمكية وتشمل :

- السماح باستيراد مدخلات الإنتاج معفاة من الجمارك وذلك بعد الرجوع إلى سابقة أعمال الشركة في تصدير الأسماك.
- تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات الهندية من تجهيزات صيد سمك التونة .
- ٦- تنمية الصادرات الهندية من المجوهرات والحلى وذلك عن طريق :
- السماح باستيراد العينات من الحلى والمجوهرات بدون فرض جمارك على ألا تزيد قيمتها عن ٦٨٠٠ دولار وذلك بغرض تطوير صناعة الحلى والمجوهرات بالهند.
- السماح بتصدير الذهب بدرجة نقاء أكثر من ٩٩٥,٠ .

٧- تنمية الصادرات الهندية من قطاع الإنتاج بغرض التصدير Export Oriented Units EOU وذلك من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بتحول المنشآت الصناعية لتصبح ضمن وحدات الإنتاج بغرض التصدير ومن ثم تمتعها بمزايا الإعفاءات الضريبية المقررة لهذا القطاع.

٨- العمل على تخفيف الاختناقات بالموانئ الهندية وتنظيم حركة البضائع وتوسيع المساحات التخزينية.

٩- تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتصدير من خلال تطبيق القرارات التالية :

- البدء في تطبيق نموذج الإستثمار الموحدة لتقليل عدد النماذج التي يقوم المصدر باستيفائها وهو ما يسمح بتخفيض عدد الاستثمارات بنسبة ٦٠%.
- تبسيط إجراءات اصدار تراخيص التصدير والإستيراد وذلك بتقليل عدد القطاعات السلعية التي تسجل فيها الشركات بدمجها الى ثلث العدد السابق .
- تعميم العمل بنظام التراخيص السنوية المسبقة لتشمل جميع المصدرين بدلا من حصرها على عدد محدد .
- تقليل الاشتراطات البنكية الخاصة بضمان منشآت مناطق الصادرات الزراعية Agri Export Zones ومنشآت الخدمات وشريحة من مصدرين المنتجات المصنعة.
- تنمية تصدير الخدمات وتطوير البنية التحتية للمنشآت الهندية المصدرة للخدمات والفنادق وذلك بتعديل خطة 'Served From India' والسماح بتنقل السلع الرأسمالية المستوردة داخليا بالأفرع المختلفة لمجموعة الشركات المستوردة أو بالشركات التابعة لشركة قابضة. ويهدف هذا التعديل إلى توظيف الموارد التي يتم إستيرادها لزيادة تصدير خدمات تلك الشركات.

١٠- تصميم علامة تجارية دولية للمشغولات اليدوية الهندية على غرار علامتي 'Woolmark' و 'Silkmark'.

١١- توجيه مجالس تنمية الصادرات (والتي تماثل المجالس التصديرية بمصر) لإنشاء لجان فرعية تعمل على تشجيع شباب وسيدات الأعمال على المشاركة في العمليات التصديرية.

ثانيا : ميزان المدفوعات :

يوضح الجدول التالي قيم بنود ميزان المدفوعات الهندية بالمليون دولار أمريكي وفق الإحصاءات الصادرة عن بنك الاحتياط الهندي.

٢٠٠٨-٢٠٠٧ (تقديرات عن فترة ٦ شهور من العام المالي)	٢٠٠٧-٢٠٠٦	٢٠٠٦-٢٠٠٥	٢٠٠٥-٢٠٠٤	البيان	
٧٣٦٦٥	١٢٨.٨٣	١٠.٢١٥٢	٨٥٢.٠٦	الصادرات	الحساب الجارى
١١٦.٦٦	١٩١٢٥٤	١٥٧.٥٦	١١٨٩.٠٨	الواردات	
- ٤٢٤.٠١	- ٦٣١٧١	- ٥١٩.٠٤	- ٣٣٧.٠٢	الميزان التجارى	
٣١٦٨٨	٥٣٤.٠٥	٤٢٠.٠٢	٣١٢٣٢	إجمالى التجارة غير المنظورة	
- ١٠.٧١٣	- ٩٧٦٦	- ٩٩.٠٢	- ٢٤٧.٠	إجمالى الحساب الجارى	
٧٢٩	١٧٦٧	١٧.٠٢	١٩٢٣	المساعدات الخارجية	حساب رأس المال
١٠.٥٥٧	١٦١٥٥	٢٥٠.٨	٥١٩٤	الإقتراض التجارى	
٣٨٨.٠	٨٤٧٩	٣٠.٣٤	٣٧١٣	الإستثمارات المباشرة	
١٨٣٣٤	٧.٦٢	١٢٤٩٤	٩٢٨٧	الإستثمارات غير المباشرة	
٥١١٤٩	٤٦٣٧٢	٢٤٩٥٤	٢٨٦٢٩	إجمالى حساب رأس المال	
٤٠.٤٣٦	٣٦٦.٠٦	١٥٠.٥٢	٢٦١٥٩	إجمالى ميزان المدفوعات	

ثالثاً : السياسات المطبقة والنظم المتبعة فى التجارة الخارجية الهندية :

تقوم كلا من وزارتى التجارة والصناعة ، والمالية (الجمارك) الهندية بتبني عدد من السياسات الهادفة لتشجيع التصدير أهمها :

١ - نظام الدروباك :

يقصد بالدروباك Duty Drawback إعادة الرسوم أو الضرائب التى تم تحصيلها على مدخلات إنتاج مستوردة أو محلية خاضعة للضريبة تم استخدامها فى عمليات إنتاجية مختلفة لسلع تم تصنيعها بالهند ثم تصديرها للخارج. ويحق للمصدر النهائى Final Exporter أن يطالب بالدروباك أو استعادة الرسوم الجمركية والضرائب التى دفعها موردي مدخلات إنتاجه.

ويتم العمل بنظام الدروباك بالهند حالياً وفقاً لـ " قواعد دروباك الجمارك والرسوم الضريبية المركزية لعام ١٩٩٥ " (كصورة معدلة لتلك القواعد المقررة عام ١٩٧١) مستمداً جذوره من قواعد ونصوص فى هذا الشأن تضمنها قانون الجمارك البحرية عام ١٨٧٨ ، والذى حل محله قانون الجمارك لعام ١٩٦٢ .

وتسمح سلطات الجمارك الهندية وفقاً لنظام الدروباك الهندى باسترداد المصدر للضرائب المفروضة على المدخلات (مواد خام ، أجزاء أو مكونات ، مواد وسيطة، مواد تعبئة) التى تستخدم فى إنتاج المنتج النهائى التصديرى سواء كانت رسوم جمركية Customs Duties يتم دفعها فى حالة استيراد تلك المدخلات من الخارج ، أو ضرائب إنتاج محلية Excise Duty يتم دفعها فى حالة شراء تلك المدخلات محلياً. كما يمكن للمنتج استرداد ضريبة الإنتاج على المنتج النهائى Excise Duty فى حالة تصديره للخارج. ويجب على المصدر تصدير تلك المنتجات خلال سنتين كشرط لاسترداد الرسوم المدفوعة.

وتوجد حالتين للدروباك فى الهند :

١ . فى حالة استيراد مدخلات ثم إعادة تصديرها مرة أخرى دون إجراء أى عمليات ينتج عنها قيمة مضافة (كأن يكتشف المنتج عدم فائدة تلك المدخلات المستوردة له فيعيد تصديرها) ففي هذه الحالة يتم رد ٩٨% من قيمة الرسوم الجمركية المدفوعة وبشرط أن تتم إعادة التصدير خلال ٦ أشهر.

٢ . الدروباك العادى وهو استرداد الضرائب على المدخلات المستوردة ويقوم على إدارته السلطات الجمركية ومديرية الدروباك Directorate of Drawback بوزارة المالية الهندية.

أما فيما يتعلق باسترداد ضريبة الإنتاج على المنتج النهائى التصديرى Excise Duty من خلال الهيئة الهندية المختصة بفرض تلك الضريبة فهناك احتمالين: إما أن يتم إعفاء المصدر من البداية من دفع تلك الضريبة على المنتج النهائى على أن يتعهد بتصديره، أو يدفعها ثم يقوم باستردادها بعد اتمام التصدير. وتوجد جداول خاصة بنسب الدروباك المقررة للسلع المصدرة (ويتم تحديدها إما على أساس كمي أو قيمي كنسبة من قيمة الصادرات f.o.b.) وبناء على جداول أخرى للمدخلات/ المخرجات خاصة بالعمليات الإنتاجية معدة لهذا الغرض. ويتم مراجعة جداول الدروباك سنوياً ولا يشترط أن تغطي تلك الجداول الإنتاج التصديرى بالكامل، ويمكن للمصدر إدراج سلعته التصديرية ضمن تلك الجداول وطلب تحديد نسبة دروباك خاصة به Brand Rate كما يمكن للمصدر طلب تعديل نسبة الدروباك المقررة لسلعته فى حالة عدم عدالة النسبة المقررة بسبب تغير ظروف السوق أو ارتفاع أسعار المدخلات أو غير ذلك من الأسباب حيث يتم تحديد نسبة دروباك خاصة Special Brand Rate.

ويغطي نظام الدروباك بالهند جميع الصناعات الرئيسية التى تقوم بإنتاج سلع متنوعة للإستهلاك المحلى والتصدير وتقوم بدفع ضرائب ورسوم على مدخلاتها، ولكنه لا يشمل بالضرورة كل السلع التى تقوم بتصديرها الهند. فإذا لم تتضمن جداول الدروباك المقررة أحد السلع التى تم تصديرها فإنه لا يمكن المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم التى دفعت فى مدخلات إنتاج تلك السلعة. وفى هذه الحالة يمكن لذلك المصدر/ المصنع تقديم طلب لمديرية الدروباك لتحديد نسبة دروباك مناسبة للمنتج الذى يقوم بتصديره تدرج بجداول الدروباك وذلك وفقاً لقواعد الدروباك المعمول بها. ويشمل نظام الدروباك كل السلع التصديرية بصرف النظر عن أسلوب تصديرها سواء عن طريق البحر أو الجو أو الحدود البرية أو عن طريق البريد. كما يشمل الدروباك السلع التى يعاد تصديرها Re-exported، ومنها تلك التى تدخل برسم المعارض ثم يعاد تصديرها بشرط إمكانية تعيين وتحديد تلك السلع بسهولة وأن يعاد تصديرها خلال عامين من تاريخ دفع الرسوم الجمركية عليها عند دخولها الهند. وينبغى أن تكون القيمة السوقية للسلع التى يعاد تصديرها أكبر أو تساوى - على الأقل - نفس قيمة السلع المستوردة.

أما إذا تم استهلاك تلك السلع قبل إعادة تصديرها فيتم تخفيض الدروباك المسموح به بنسبة مئوية محددة. ويتم استخدام نظام الدروباك كأحد أدوات السياسة التجارية الخاصة بتشجيع القطاع التصديرى فى الهند من خلال رفع أو خفض نسب الدروباك.

٢ - نظام السماح المؤقت ويسمى فى الهند Manufacturing in bond .

ويتم وفقاً لهذا النظام إعفاء المصدر من البداية من دفع أى ضرائب على المدخلات أو المنتج التصديرى النهائى على أن يتعهد بالتصدير وحينئذ تخضع جميع العمليات الإدارية والإنتاجية الخاصة بالمنتج التصديرى للرقابة الكاملة من قبل موظف من السلطات الجمركية total physical control of customs officer يتواجد بمصنعه حتى يتم التأكد من تصدير ما يتم إنتاجه بالفعل. وهى نفس الطريقة المتبعة مع الشركات التى تخصص كامل إنتاجها للتصدير 100% export oriented units. وينبغى الإشارة إلى أنه فى حالة عدم قيام المصدر بتصدير إنتاجه خلال سنتين فإنه يقوم بدفع الضرائب المستحقة إضافة إلى ٢٤% فائدة تأخير بنكية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه يتم السماح بإذن خاص للوحدات الإنتاجية أو الشركات التي تخصص كامل انتاجها للتصدير ببيع ٢٥% من انتاجها بالسوق المحلي وعندئذ تقوم الشركة بدفع الضرائب المستحقة على المدخلات المستخدمة في انتاج تلك البضائع بغرض التصدير ويتم اعفاؤها بناء على ذلك من الضرائب بالإضافة إلى دفع الشركة ٥٠% من الرسوم الجمركية المقررة على استيراد تلك السلعة من الخارج. أما بالنسبة للمنتجات التالفة Wastage فإذا كانت تقبل المعالجة recoverable فإنه يتم دفع الرسوم الجمركية على القيمة الأقل للسلعة، أما في حالة عدم الصلاحية التامة فإنه لا يتم دفع أى رسوم جمركية.

٣ - نظام Advance License .

ويتم وفقاً لهذا النظام الترخيص لبعض المصدرين باستيراد مدخلاته معفاة تماماً من الرسوم الجمركية على أن يتعهد المصدر بتصدير كامل السلع التي استخدمت فيها المدخلات المعفاة وفقاً لضمان بنكي (يمكن إعفاء المصدرين الدائمين ذوى السمعة منه) ، ووفقاً لهذا النظام لا يتواجد موظف من السلطات الجمركية بمصنع المصدر. ويتم استصدار هذا الترخيص من خلال مدير عام قطاع التجارة الخارجية وليس من خلال السلطات الجمركية ويكون سنوى و يجدد لأى فترة أخرى.

٤ - الإعفاءات الجمركية لواردات السلع الرأسمالية بغرض التصدير :

تمنح إعفاءات جمركية في حالة استيراد السلع الرأسمالية بغرض التصدير export promotion capital goods خاضعة لضريبة جمركية مرتفعة (٢٥% مثلاً) ، حيث يمنح المصدر ترخيصاً يدفع بمقتضاه ٥% فقط رسوماً جمركية على أن يتعهد بتصدير ما قيمته ٥ أضعاف ثمن السلع الرأسمالية المستوردة خلال ٨ سنوات. وفي حالة فشل المصدر فى الإلتزام بذلك يقوم بدفع الضرائب المستحقة كاملة بالإضافة إلى ٢٤% فائدة سنوية.

٥ - السلع المحظور استيرادها :

لا توجد قائمة بالسلع المحظور استيرادها فى الهند ، ولكن كتاب التعريفات الجمركية الهندى يوضح أمام كل بند جمركى موقف السماح باستيراده من عدمه. وتحظر الهند استيراد كل من : المنتجات الضارة بالبيئة ، والأسلحة ، وعددا من السلع المرتبطة بحماية الأمن والنظام العام. كما أن هناك العديد من المنتجات المقيد استيرادها باستصدار تصريح استيراد من الجهة المختصة ، والأمثلة لذلك عديدة منها :

- يقيد استيراد المنتجات ذات المنشأ الزراعى أو الحيوانى بالحصول على تصريح استيراد من إدارة الأمن البيولوجى وصحة الإنسان والنبات التابعة لوزارة الزراعة الهندية.
- تخضع واردات السلع الغذائية لإجراءات القاتون المحلى الخاص بالرقابة على الأغذية.
- تخضع واردات اللحوم والدواجن لمواصفات قاتون منتجات اللحوم الهندى.
- يمنع استيراد الأقمشة المصبوغة بمواد صباغة ضارة مثل مادة azo ، ويتعين الفحص قبل الشحن وإصدار شهادة فحص تفيد ذلك.
- يسمح باستيراد السيارات المستعملة فى حالة استيفائها لعدة شروط تتضمن : ألا يزيد عمر السيارة عن ٣ سنوات ، وتكون عجلة القيادة ناحية اليمين ، ويتم الفحص قبل وبعد الشحن للتأكد من مطابقة السيارة لقانون المركبات المركزى ، ويلتزم المستورد بتوفير قطع الغيار ، ولا تدخل السيارات إلا عن طريق ميناء مومباى الهندى .
- يقيد استيراد جميع السلع المستعملة باستصدار تصريح استيراد.
- يقيد استيراد بعض السلع الرأسمالية والخامات والسلع الوسيطة والأجزاء وقطع الغيار باستصدار تصريح استيراد من الجهة المختصة فى الهند.

٦ - الإجراءات الجمركية :

يتعين على المستورد الهندي استيفاء نموذج الاستيراد Import declaration المعد لهذا الغرض موضحاً به تفاصيل السلع المستوردة وقيمتها. ويرفق بالنموذج تصريح الاستيراد - فى حالة وجوب استصداره - والفاتورة التجارية وفاتورة الشحن وشهادة التأمين وشهادة المنشأ وقائمة المحتويات. وبالنسبة لسلع الاستهلاك الأخير فيتعين أن يسجل على وحداتها Labelling بيانات كل من: المستورد وعنوانه ، واسم السلعة، والوزن الصافى للعبوة ، وتاريخ التصنيع أو التعبئة ، والحد الأعلى لسعر التجزئة. أما الخامات والأجزاء والسلع المشابهة فلا تتطلب تسجيل بيانات توضيحية . وتتطلب بعض السلع الفحص قبل الإفراج ، ويعفى المستوردون من ذوى السمعة الطيبة من الفحص. وتعتبر إجراءات التخليص مطولة وتستهلك الكثير من الوقت والمجهود فضلاً عن سداد تكاليف الأرضيات نتيجة لتأخر عملية التخليص والإفراج.

رابعاً : التجارة الخارجية الهندية : ١. تطور التجارة الخارجية للهند :

يوضح الجدول التالى تطور حجم التبادل التجارى بين الهند والعالم خلال الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦ :

(القيمة بالمليون دولار)

بيان العام	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الصادرات الهندية	٤٤٥٦٠,٢٩	٤٣٨٢٦,٩١	٥٢٧١٩,٤٣	٦٣٨٤٢,٥٥	٨٣٥٣٥,٩٤	١٠٣٠٩٠,٥٤	١٢٦٢٦٢,٦٨
الواردات الهندية	٥٠٥٣٦,٤٦	٥١٤١٣,٥٠	٦١٤١٢,١٣	٧٨١٤٩,١١	١١١٥١٧,٤٤	١٤٩١٦٥,٧٣	١٨٥٦٠٤,١٠
حجم التجارة الخارجية	٩٥٠٩٦,٧٥	٩٥٢٤٠,٤١	١١٤١٣١,٥٦	١٤١٩٩١,٦٦	١٩٥٠٥٣,٣٨	٢٥٢٢٥٦,٢٧	٣١١٨٦٦,٧٨
الميزان التجارى	(٥٩٧٦,٧)	(٧٥٨٦,٥٩)	(٨٦٩٢,٧)	(١٤٣٠٦,٥٥)	(٢٧٩٨١,٤٩)	(٤٦٠٧٥,١٩)	(٥٩٣٤١,٤٢)

المصدر : دائرة الإحصاءات بوزارة التجارة والصناعة الهندية.

أ - الصادرات الهندية:

يوضح الجدول التالى قيم أهم بنود الصادرات الهندية مصنفة حسب البند الجمركى فى التعريفه المنسقة مرتبة حسب قيمها بالمليون دولار أمريكى للعامين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وفق آخر الإحصاءات الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة الهندية :

معدل النمو %	2006-2007	2005-2006	البند	HS Code	المسلسل
60.88	18,334.36	11,396.14	الزيوت البترولية	2710	1.
-8.84	10,585.30	11,612.03	الألماس ومشغولاته	7102	2.
37.20	4,693.67	3,421.14	الحلى والمجوهرات	7113	3.
2.57	3,898.92	3,801.10	خام الحديد	2601	4.
24.71	2,621.05	2,101.75	الدواء	3004	5.
153.83	1,839.21	724.58	النحاس	7403	6.
7.97	1,817.95	1,683.72	مركبات عضوية	2942	7.
-3.18	1,776.46	1,834.79	ملابس جاهزة حريمى	6204	8.
32.82	1,688.77	1,271.49	رولات حديد مسحوب على الساخن	7210	9.
10.57	1,553.70	1,405.19	الأرز	1006	10.
25.29	1,475.29	1,177.47	فاتلات وتى شيرت	6109	11.
31.43	1,338.71	1,018.56	غزل قطن أكثر من ٨٥%	5205	12.
109.23	1,332.78	637.00	قطن غير ممشط	5201	13.
62.89	1,323.18	812.34	سيكلوهيكسان	2902	14.
12.64	1,258.67	1,117.45	قطع عيار السيارات	8708	15.
-9.50	1,181.67	1,305.72	بلوزات وقمصان حريمى	6206	16.
20.74	1,133.73	938.99	مواتير للسيارات	8703	17.
-4.26	1,122.00	1,171.91	بياضات وستائر	6304	18.
60.46	1,013.61	631.71	لفائف من الحديد المسطح والملفوف على الساخن	7208	19.
3.98	1,003.01	964.62	زيوت مستخرجة من حبوب فول السويا	2304	20.
2.82	927.52	902.10	محار صخرى بقشر أو بدون قشر مجمد	0306	21.
21.47	909.71	748.92	أحذية جلدية	6403	22.
20.75	789.96	654.20	أصباغ ومواد تلوين عضوية	3204	23.
254.41	761.41	214.84	يخوت وقوارب وزوارق	8901	24.
-3.25	760.00	785.50	قمصان رجالي	6205	25.
70.64	715.67	419.41	أسلاك نحاس	7408	26.
21.70	709.19	582.74	ملابس جاهزة للرجال (بنطالونات وجواكت)	6203	27.
27.36	701.58	550.87	موزاييك من أحجار طبيعية	6802	28.
18.98	694.16	583.42	لحوم جاموسى مجمدة	0202	29.
438.02	690.05	128.26	سكر قصب خام	1701	30.

كما ويوضح الجدول التالي أهم الشركاء التجاريين للصادرات الهندية بالترتيب تبعا لقيمة وارداتهم من الهند بالمليون دولار أمريكي خلال العامين ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وذلك وفق الإحصاءات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة الهندية :

معدل النمو %	النسبة لإجمالي الصادرات %	2006-2007	النسبة لإجمالي الصادرات %	2005-2006	الدولة	مسلسل
8.63	14.9303	18,851.42	16.8328	17,353.06	الولايات المتحدة	1.
39.93	9.5220	12,022.77	8.3342	8,591.79	الإمارات العربية	2.
22.61	6.5637	8,287.48	6.5565	6,759.10	الصين	3.
11.78	4.8028	6,064.19	5.2626	5,425.29	سنغافورة	4.
10.96	4.4460	5,613.63	4.9076	5,059.28	المملكة المتحدة	5.
4.60	3.7041	4,676.92	4.3373	4,471.32	هونغ كونج	6.
10.88	3.1493	3,976.43	3.4786	3,586.12	ألمانيا	7.
42.12	2.8354	3,580.10	2.4435	2,519.04	إيطاليا	8.
20.91	2.7496	3,471.73	2.7852	2,871.23	بلجيكا	9.
15.28	2.2655	2,860.47	2.4069	2,481.26	اليابان	10.
7.81	2.1131	2,668.10	2.4006	2,474.78	هولندا	11.
42.90	2.0482	2,586.15	1.7555	1,809.77	السعودية	12.
37.52	1.9901	2,512.76	1.7724	1,827.21	كورية الجنوبية	13.
11.32	1.7850	2,253.82	1.9640	2,024.67	سريلانكا	14.
47.02	1.7778	2,244.74	1.4811	1,526.87	جنوب أفريقيا	15.
0.94	1.6625	2,099.16	2.0172	2,079.59	فرنسا	16.
46.83	1.6050	2,026.50	1.3388	1,380.20	أندونيسيا	17.
16.86	1.4861	1,876.33	1.5575	1,605.66	أسبانيا	18.
-2.27	1.2883	1,626.58	1.6145	1,664.36	بنجلاديش	19.
33.16	1.1502	1,452.31	1.0579	1,090.61	البرازيل	20.
21.99	1.1481	1,449.67	1.1527	1,188.35	إيران	21.
34.22	1.1430	1,443.22	1.0431	1,075.31	تاييلاند	22.
95.66	1.0680	1,348.55	0.6686	689.23	باكستان	23.
30.80	1.0464	1,321.22	0.9798	1,010.08	تركيا	24.
9.90	1.0457	1,320.39	1.1655	1,201.50	إسرائيل	25.
127.99	1.0411	1,314.47	0.5593	576.54	كينيا	26.

معدل النمو %	النسبة لإجمالي الصادرات %	2006-2007	النسبة لإجمالي الصادرات %	2005-2006	الدولة	مسلسل
12.17	1.0322	1,303.29	1.1270	1,161.86	ماليزيا	27.
325.03	0.9385	1,185.03	0.2705	278.81	اليمن	28.
8.61	0.8787	1,109.53	0.9909	1,021.58	كندا	29.
42.16	0.7776	981.84	0.6700	690.68	فيتنام	30.

ب - الواردات الهندية :

يوضح الجدول التالي أهم بنود الواردات الهندية مصنفة حسب البند الجمركي في التعريفه المنسقة ومرتببة حسب قيمها بالمليون دولار أمريكي خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وفق آخر الإحصاءات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة الهندية.

معدل النمو %	2006-2007	2005-2006	البند	HS Code	مسلسل
20.82	47,054.95	38,946.32	بتروول خام	2709	1.
33.42	14,450.70	10,830.96	الذهب النصف مصنع	7108	2.
-18.40	7,307.44	8,954.88	الألماس	7102	3.
27.99	6,421.09	5,016.77	الزيوت البترولية	2710	4.
348.37	5,264.60	1,174.15	خام النحاس	2603	5.
1.03	4,351.42	4,306.97	ظائرات نفاثة ومروحية ومركبات طائرة	8802	6.
7.75	4,108.49	3,812.84	أجهزة لاسلكية	8525	7.
9.43	3,685.15	3,367.48	فحم حجري	2701	8.
29.78	2,959.50	2,280.33	غاز طبيعي مسال	2711	9.
27.47	2,662.81	2,088.89	آلات حاسبية غير رقمية	8471	10.
45.68	1,944.08	1,334.47	عدد تليفونات وأجزائها	8517	11.
23.92	1,859.03	1,500.21	حديد المسطح سماكة ٦٠٠ مم في رولات نقل	7208	12.
103.23	1,794.52	883.01	PROJECT GOODS	9801	13.
-10.27	1,420.68	1,583.27	فضلات حديد الزهر	7204	14.
-2.44	1,377.20	1,411.65	اجزاء ولوازم للالات الكاتبة والالات معالجة النصوص	8473	15.
	1,291.93		قمح وحنطة	1001	16.
-8.55	1,276.67	1,395.98	يخوت وقوارب وزوارق	8901	17.
20.60	1,243.05	1,030.73	زيت نخيل	1511	18.
9.35	1,070.17	978.64	أسطوانات وشرائط تسجيل صوتية	8524	19.
137.56	1,027.48	432.52	أسمدة معدنية وكيمياوية معبأة	3105	20.

59.60	1,007.14	631.03	بقوليات مجففة ومعبأة	0713	21.
29.30	992.47	767.56	أجزاء وقطع غير السيارات	8708	22.
-12.85	972.79	1,116.26	حمض الفوسفوريك	2809	23.
124.89	963.64	428.48	سماد يورية وأسمدة آزوتية أخرى	3102	24.
4.74	955.24	912.01	سيكلوهيكسان	2902	25.
9.24	908.47	831.59	خشب خام المخروطيات مربع بشكل بسيط	4403	26.
77.19	887.96	501.12	فحم الكوك	2704	27.
32.15	884.35	669.20	أجزاء محركات وقطع غير طائرات مروحية	8803	28.
41.01	852.15	604.33	آلات والمعدات للإتشاءات العامه	8479	29.
1,666.34	848.89	48.06	خطوط أنابيب ملحومه من الداخل أو الخارج	7305	30.

كما يوضح الجدول التالي أهم الشركاء التجاريين للواردات الهندية خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و٢٠٠٧/٢٠٠٦ مرتبا حسب القيمة بالمليون دولار وفق الإحصاءات الصادرة من وزارة التجارة والصناعة الهندية :

معدل النمو %	النسبة لإجمالي الصادرات %	2006-2007	النسبة لإجمالي الصادرات %	2005-2006	الدولة	مسلسل
60.53	9.4001	17,447.01	7.2859	10,868.05	الصين	1.
719.28	7.2054	13,373.44	1.0943	1,632.34	السعودية	2.
24.03	6.3183	11,726.96	6.3384	9,454.74	الولايات المتحدة	3.
39.06	4.9117	9,116.32	4.3950	6,555.80	سويسرا	4.
98.68	4.6609	8,650.77	2.9190	4,354.08	الإمارات العربية	5.
985.02	4.1065	7,621.85	0.4709	702.46	إيران	6.
25.18	4.0626	7,540.43	4.0382	6,023.63	ألمانيا	7.
9,589.68	3.7830	7,021.44	0.0486	72.46	نيجيريا	8.
41.52	3.7728	7,002.53	3.3171	4,947.91	استراليا	9.
1,196.40	3.2259	5,987.46	0.3096	461.85	الكويت	10.
269,102.37	2.9750	5,521.71	0.0014	2.05	العراق	11.
63.55	2.9554	5,485.26	2.2484	3,353.77	سنغافورة	12.
119.02	2.8505	5,290.67	1.6194	2,415.61	ماليزيا	13.
5.22	2.5874	4,802.26	3.0596	4,563.85	كوريا الجنوبية	14.
13.07	2.4741	4,592.01	2.7225	4,061.10	اليابان	15.
2.32	2.2676	4,208.76	2.7575	4,113.30	فرنسا	16.

6.13	2.2474	4,171.21	2.6349	3,930.30	المملكة المتحدة	17.
38.49	2.2445	4,165.82	2.0166	3,008.11	إندونيسيا	18.
-12.41	2.2298	4,138.60	3.1677	4,725.14	بلجيكا	19.
44.01	1.4398	2,672.35	1.2440	1,855.63	إيطاليا	20.
12.46	1.3372	2,481.91	1.4795	2,206.98	هونغ كونج	21.
-0.08	1.3306	2,469.73	1.6571	2,471.80	جنوب أفريقيا	22.
19.06	1.2972	2,407.61	1.3557	2,022.19	روسيا	23.
129.22	1.1135	2,066.71	0.6044	901.62	قطر	24.
19,987.65	1.0826	2,009.28	0.0067	10.00	اليمن	25.
64.77	1.0406	1,931.38	0.7858	1,172.20	السويد	26.
341.05	1.0325	1,916.34	0.2913	434.50	شيلي	27.
93.07	0.9569	1,776.02	0.6167	919.87	كندا	28.
43.96	0.9398	1,744.25	0.8122	1,211.58	تايلاند	29.
690.06	0.9384	1,741.65	0.1478	220.44	مصر	30.

٢ - الإتفاقيات التجارية والإقتصادية الموقعة مع الهند :

- ترتبط الهند مع العديد من دول الجوار والدول النامية باتفاقيات تجارة تفضيلية ، ويمكن إيجاز علاقات الهند الإقتصادية الثنائية ومتعددة الأطراف فيما يلي :
- الهند دولة عضو في منظمة التجارة العالمية WTO ، البنك الدولي IBRD ، صندوق النقد الدولي IMF ، والأونكتاد UNCTAD .
 - الهند عضو فعال في مجموعة الخمسة عشرة G 15 ، وفي مجموعة ال ٧٧ .
 - عضو بمنظمة السارك SAARC ' South Asian Association for Regional Cooperation (أنشأت عام ١٩٨٥) و تضم ٧ دول في جنوب آسيا هي : الهند، باكستان ، سريلانكا ، بنجلاديش ، نيبال ، بوتان، والمالديف. ومن إنجازات العقد الأول للمنظمة هو اتفاقية التجارة التفضيلية 'South Asian Preferential Trading Agreement' SAPTA وتم توقيعها في ديسمبر عام ١٩٩٥ .
 - الهند عضو في مجموعة التعاون الإقتصادي بين بنجلاديش وميانمار وسيرلانكا وتايلاند Bangladesh- India- Myanmar- Sri Lanka- Thailand Economic Cooperation (BIMST- EC) ، وهو تجمع اقليمي تأسس في يونيو ١٩٩٧ .
 - الهند دولة عضو في اتفاقية بانجكوك Bangkok Agreement وتم توقيعها في يوليو ١٩٧٥ وتضم بعض الدول النامية التالية الأعضاء بتجمع الـ ESCAP: الهند ، بنجلاديش ، جمهورية كوريا ، وسريلانكا.

- إتفاق إطارى بين الهند وتجمع دول الآسيان (ASEAN) ومجلس أعمال مشترك تم الإعلان عن تأسيسه فى ٢٠٠٤/١٠/١٨ وتتضم مجموعة الآسيان فى عضويتها كل من كمبوديا، لاوس، ميانمار، فيتنام، بروناى، أندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة ، تايلاند.
- تقييم الهند علاقة حوار Policy Dialogue relationship مع منظمة التنمية والتعاون الإقتصادى OECD ، وتشارك فى برامج المنظمة للإقتصاديات الديناميكية غير الأعضاء عن طريق ارسال خبراء لحضور الندوات وورش العمل التى تقيمها المنظمة فى مجالات مختلفة.
- تشارك الهند فى برامج اتحاد التعاون الإقليمى على جانبى المحيط الهادى Indian Ocean Rim Association for Regional Cooperation (IOR- ARC).
- اتفاقية للتجارة الحرة بين الهند ونيبال " التجارة والترانزيت Trade and Transit Treaty " وتم توقيعها عام ١٩٩٦ وتتضمن الإعفاء الكامل لمعظم بنود التبادل التجارى بين الهند ونيبال من الرسوم الجمركية.
- اتفاقية التجارة الحرة بين الهند وسريلانكا India Sri Lanka Free Trade Agreement وتم توقيعها فى ديسمبر عام ١٩٩٨ .
- اتفاقية التجارة بين الهند وبنجلاديش Indo – Bangladesh Trade Agreement .
- اتفاقية للتجارة الحرة بين الهند وبوتان.
- للهند ترتيبات تجارة تفضيلية مع اتحاد ميانمار Union of Myanmar بالنسبة للتجارة البرية (عام ١٩٩٥) وقضبان السكك الحديدية والترام المستعملة (عام ١٩٧٦).
- اتفاق تعاون إقتصادى مع سنغافورة.
- كما تقيم الهند شراكة إستراتيجية مع الإتحاد الأوروبى وحوار تجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

٣ - الهند ومنظمة التجارة العالمية :

تلعب الهند دوراً فعالاً فى المنظمات الإقتصادية الدولية والإقليمية. وتشارك مع مصر فى قيادة الدول النامية فى كافة المنتديات الإقتصادية العالمية. ويمكن إيجاز موقف الهند من موضوعات منظمة التجارة العالمية على النحو التالى :

١- الدعم :

تقدم الهند الدعم المعروف بـ (The Aggregate Measurement of Support (AMS) للمنتجات الزراعية والغذائية بنسبة أقل من الـ ١٠% المسموح بها. وقد يتعدى الدعم الممنوح نسبة الـ ١٠% للمنتجات التالية : قصب السكر ، الفول السوداني والتبغ. وبالرغم من ذلك فان اجمالى الدعم الممنوح فى مجموعه للقطاع الزراعى لا يتعدى نسبة الـ ١٠%. وتقوم الهند بتقديم دعم للمصادر الزراعية فى صورة دعم نفقات شحن صادرات المحاصيل البستانية. كما تعفى العوائد الناتجة عن تصدير الحاصلات الزراعية وغير الزراعية بصفة عامة من ضريبة الدخل.

٢- قواعد المنشأ :

تشتتر الهند نسبة ٤٠% قيمة مضافة لإضفاء صفة المنشأ على السلع المستوردة من الدول التى تتعامل تجارياً معها وفقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية MFN ، بينما تشتتر نسبة ٣٠% فقط على السلع المستوردة من دول الـ SAARC التى تربطها معها اتفاقية للتجارة الحرة ، و ١٠% - ٢٠% فقط على السلع المستوردة من الدول الأقل نمواً LDCs .

٣- العمالة :

يعمل نحو ٩٢% من القوى العاملة في الهند في القطاع غير الرسمي أو غير المنظم وبالتالي الغير مشمول بقوانين العمل والذي تظهر فيه كذلك عمالة الأطفال بصورة شائعة. وتكافح الهند أى تقدم فى المفاوضات التجارية الخاصة بحقوق العمالة.

٤- التجارة والبيئة :

تطبق الهند نظام للعلامات البيئية Eco-labeling على ١٥ مجموعة سلعية تغطي مجموعة الصابون والمنظفات والإضافات الغذائية والمنسوجات والجلود والمنتجات الغذائية ، وينتشر الوعي المرتبط بالنواحي البيئية الخاصة بالإنتاج والتصدير بصورة متسارعة بين المزارعين والمصدرين وحصل العديد منهم بالفعل على علامة الجودة ISO14000. وتضع الهند شروطاً لاستيراد السيارات الجديدة والمستعملة لاعتبارات تتعلق بالبيئة منها منع استيراد السيارات التي مر على صنعها ٣ سنوات أو أكثر ، وقصر استيراد السيارات الجديدة على بلد المنشأ. كما تقصر الهند استيراد بعض منتجات نفايات النحاس والنحاس الخردة على المستوردين المسجلين فى وزارة البيئة والغابات . وتم تقييد استيراد بعض نفايات المعادن الأخرى على أساس أنها نفايات ضارة. وبالنسبة لواردات الملابس والمنسوجات اشترطت ضرورة أن يصحبها شهادة معتمدة قبل الشحن Pre-shipment Certificate تفيد بأن خاماتها خالية من أية أصباغ ضارة.

٥- قواعد المنافسة :

ينظم قواعد المنافسة ومنع الاحتكار فى السوق الهندى قانون الاحتكارات والممارسات التجارية التقييدية لعام ١٩٦٩ The Monopolies and Restrictive Trade Practices Act, 1969 والمعدل عام ١٩٩١. وتجدر الإشارة إلى أن مشروع قانون جديد للمنافسة The Competition Bill 2001 يتم بحثه بالبرلمان الهندى منذ العام الماضى ٢٠٠١ يتضمن إنشاء لجنة أو هيئة تختص بمنع الممارسات التجارية غير المشروعة التى تضر بالمنافسة ، وتشجيع الحفاظ على المنافسة فى الأسواق ، وحماية مصالح المستهلكين وضمان حرية التجارة للمتعاملين مع السوق الهندية .

٦- حقوق الملكية الفكرية :

قامت الحكومة الهندية بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠٠٥ بتعديل قانون حماية حقوق الملكية الفكرية لتتماشى مع التزاماتها فى إطار منظمة التجارة العالمية وقد واجهت تلك التعديلات معارضة من شركات الدواء الهندية لتأثير ذلك على قيامها بتقليد مكونات الدواء من الشركات العالمية وإعادة تصنيعها بأسعار أقل. ويلغى القانون الجديد البند الوارد بالقانون السابق والذي كان يسمح للشركات الهندية بتقليد الدواء طالما اختلفت أساليب وطرق تصنيعه ، وهو ما سمح سابقا بتطور صناعة الدواء الهندى وانخفاض تكلفته بالمقارنة بالشركات العالمية المنافسة.

خامسا : الإستثمارات الأجنبية المباشرة فى الهند :

١ - تطور الإستثمارات الأجنبية المباشرة :

نمت تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الهند بصورة ملحوظة خلال الخمسة سنوات الأخيرة حيث بلغت قيمتها ٣,٨ بليون دولار خلال عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ مقابل ٢,٩ بليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وذلك بنسبة زيادة قدرها حوالى ٣١% ، كما بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبى المباشر إلى الهند عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ (حتى نوفمبر ٢٠٠٥) ما قيمته حوالى ٣,٣ بليون دولار أمريكى

بنسبة زيادة قدرها حوالي ٤٣,٥% بالمقارنة بنفس الفترة من العام السابق حيث بلغت آنذاك ما قيمته ٢,٣ بليون دولار .

وتذهب نسبة ضئيلة للغاية من الإستثمار الأجنبي المباشر المتجه الهند إلى المشروعات المعروضة للخصخصة نتيجة للبدائية البطيئة لبرنامج الخصخصة الهندي. وتعتبر قطاعات الصناعات الهندسية ، النقل ، الإتصالات ، الخدمات ، الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية وأجهزة الحاسب الآلى ، والوقود ، الكيماويات ، الصناعات الغذائية ، الأدوية والمستحضرات الطبية ، منتجات الأسمت والجبس الأكثر جذباً للإستثمار الأجنبي المباشر المتجه للهند فى الأونة الاخيرة ، فى حين كانت قطاعات الأجهزة المنزلية ، التمويل ، الغذاء ومنتجات الألبان هى القطاعات الهامة من حيث الإستثمار الأجنبي المباشر فى أوائل التسعينات.

ويوضح الجدول التالى توزيع قيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الهند حسب القطاعات خلال الفترة من ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ (بالمليون دولار) :

القطاع	/٢٠٠٢ ٢٠٠٣	/٢٠٠٣ ٢٠٠٤	/٢٠٠٤ ٢٠٠٥	/٢٠٠٥ ٢٠٠٦	حجم الاستثمار من ٢٠٠٥/٩١	% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
المعدات الكهربائية (تشمل برامج الكمبيوتر ، الإلكترونيات)	٦٤٤	٥٣٢	٧٢١	٨١٧	٤٨٦٢	١٦,٦٢%
صناعة النقل	٤٥٥	٣٠٨	١٧٩	١٦٨	٣١٢٤	١٠,٣٩%
الاتصالات (أجهزة لاسلكية ، هواتف نقالة ، خدمات تليفون أساسية)	٢٢٣	١١٦	١٢٩	١٥٦	٢٨٦٣	٩,٦٠%
الخدمات (مالية ، غير مالية)	٣٢٦	٢٦٩	٤٦٩	٣٩٨	٢٩٠٨	٩,٥٣%
الوقود (الطاقة ، تكرير البترول)	١١٨	١١٣	١٦٦	١٩	٢٥١٤	٨,٤٩%
الكيماويات (بخلاف الأسمدة)	١٢٩	٢٠	١٩٨	١٩١	١٨٨٧	٥,٩٢%
صناعات غذائية	٣٧	١١١	٣٨	٣٦	١١٧٣	٣,٧٢%
ادوية ومستحضرات طبية	٤٠	١٠٩	٢٩٢	١١١	٩٤٦	٣,٢١%
منتجات أسمت وجبس	٢١	١٠	--	٥٤٢	٧٤٦	٢,٥٧%
صناعات معدنية	٤٧	٣٢	١٩٢	١٢٢	٦٢٤	٢,١٣%

المصدر : لجنة التخطيط الهندية

وعلى الرغم من احتلال الهند للمرتبة الثانية عشرة بين دول العالم من حيث الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية ، إلا أنها تأتى فى مرتبة متأخرة من حيث نسبة الإستثمار الأجنبى المباشر من الناتج المحلى الإجمالى والتي بلغت ٠,٦% فقط عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ .

ويعزى إنخفاض الإستثمار الأجنبى المباشر المتجه إلى الهند بالمقارنة بالدول المجاورة المنافسة الأخرى مثل الصين وماليزيا إلى مجموعة من العوامل أهمها : السياسات المحلية المطبقة والمتعلقة بموضوعات هامة للإستثمار الأجنبى وأهمها : إجراءات تكوين وتأسيس الشركات والمشروعات المشتركة ، الإحتكارات الحكومية ، قانون تسعير الغذاء ، قوانين العمالة ، قوانين الأراضى والإيجارات ، السياسات المالية ، الملكية الفكرية ، سوء حالة البنية التحتية ، تباين هيكل الضرائب التى تطبقها الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات ، بطء إجراءات التقاضى ، وببيروقراطية الإجراءات الحكومية المتعلقة بالإستثمار الأجنبى فى الهند .

كما يوضح الجدول التالى أهم الدول المستثمرة فى الهند وقيمة مساهمتها فى الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الأربع سنوات الأخيرة (بالمليون دولار) :

الدولة	٢٠٠٢ / ٢٠٠٣	٢٠٠٣ / ٢٠٠٤	٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٦	حجم الاستثمار من ٢٠٠٥/٩١	% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
موريشيوس	٧٨٨	٥٦٧	١١٢٧	١٧٦٠	١٠٩٧٦	٣٧,٢٠%
الولايات المتحدة	٣١٩	٣٦٠	٦٦٨	٣٥٦	٤٨٩٢	١٥,٩٢%
هولندا	١٧٦	٤٨٩	٢٦٧	٦٨	١٩٨٥	٦,٧٢%
اليابان	٤١٢	٧٨	١٢٦	٩٨	٢٠١٤	٦,٧١%
المملكة المتحدة	٣٤٠	١٦٧	١٠١	١٩٦	١٩١٠	٦,٣٣%
المانيا	١٤٤	٨١	١٤٥	٥٢	١٣٣١	٤,٣%
سنغافورة	٣٨	٣٧	١٨٤	١٦٤	٩٤٠	٣,١٠%
فرنسا	١١٢	٣٨	١١٧	٨	٧٦٨	٢,٥٧%
كوريا الجنوبية	٣٩	٢٤	٣٥	٥٧	٧٤٩	٢,٣٠%
سويسرا	٩٣	٤٥	٧٧	٦٤	٦٠٥	١,٩٧%
الإجمالى	٣١٣٤	٢٦٣٤	٣٧٥٤	٣٣٤٨	٣٦٧٠٤	

١ - أهم ملامح سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية :

- تعهدت الحكومة الهندية باتخاذ عدد من الاجراءات والخطوات لتشجيع وتسهيل الاستثمار الأجنبي في البلاد تضمنت أهمها مايلي :
- رفع مستوى ونسبة المشاركة الأجنبية في المشروع الاستثمارى من ٥١ - ٧٤% وفى بعض الحالات الى ١٠٠% .
- قيام البنك الاحتياطي الهندي " RBI " بتبسيط اجراءات الحصول على الموافقات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وإعفاء الشركات الهندية من الشرط الخاص بضرورة الحصول على موافقة مسبقة من البنك بتحويل النقد الأجنبي اللازم للعملية الاستثمارية أو لاصدار أسهم وأنصبة للمستثمرين الأجانب .
- الانتهاء من كافة الاجراءات الخاصة بالموافقات اللازمة للاستثمارات الأجنبية فى فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر (٩٠ يوما) وإعطاء كافة الصلاحيات اللازمة لمسئولى الاتصال الحكوميين المعينين لهذا الغرض .
- رفع الحظر على استخدام الأسماء والماركات التجارية الأجنبية العالمية .
- خفض نسبة ضريبة Corporate Tax المقررة على الشركات الأجنبية من ٦٥% - ٥٥% وللشركات المحلية الى ٤٠% .
- خفض نسبة الضرائب المفروضة على أرباح رأس المال للشركات الأجنبية الى ٢٠% (يطبق على الشركات المحلية نسبة قدرها ٣٠%) .
- إعفاء العائدات من الصادرات - بالنسبة للشركات الهندية والأجنبية - من الضريبة المقررة على الدخل " Corporate Income Tax " .
- منح الشركات الأجنبية المستثمرة فى مجال تطوير وتنمية مشروعات البنية الأساسية " التحثيه " مثل توليد الطاقة ، الاتصالات ، استكشاف البترول وتكريره ، الموانىء إعفاء كامل من الضرائب المقررة لمدة خمس سنوات اعتبارا من بدء نشاط المشروع الاستثمارى .
- السماح للشركات الأجنبية ببدء ممارسة خدمات النقل متعدد الأغراض فى الهند بغض النظر عن تسجيل مكتب لها فى البلاد من عدمه .
- موافقة البنك الاحتياطي الهندي RBI على الاستثمار الأجنبي بنسبة رأسمال قدرها ١٠٠% فى مجال تشييد وبناء الطرق والكبارى .
- خفض الحد الأقصى لمعدلات متوسطات التعريفات الجمركية من ٦٥% - ٥٠% .

وللحصول على مزيد من المعلومات والتفاصيل بشأن التسهيلات والمزايا الممنوحة للاستثمار الأجنبي فى الهند يمكن زيارة الموقع الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة (ادارة الترويج والسياسات الصناعية) ، والمالية على شبكة الانترنت :
<http://dipp.nic.in> . <http://finmin.nic.in/topics/taxation/index.html>

٣ - قواعد واجراءات الأستثمار الأجنبي المباشر فى الهند :

هناك عدة بدائل متاحة للمستثمر الأجنبي الذى يرغب فى اقامة مشروع تجاري أو استثماري فى الهند اما من خلال شركة مشتركة (وتتولى ادارة شئون الشركات التابعة لوزارة المالية اتمام الاجراءات الخاصة بمثل هذا المشروع) ، أو شركة أجنبية بنسبة ١٠٠% (تتولى ادارة الترويج والسياسات الصناعية التابعة لوزارة التجارة والصناعة الهندية بحث كل ما يتعلق باقامة مثل هذا المشروع) وذلك فى اطار قانون الشركات الصادر لعام ١٩٥٦ . وللشركة الأجنبية ان تنشأ مكتب تمثيل لها أو مكتب مشروع أو فرع لها وتستغرق عملية تسجيل الشركة فترة تصل الى شهر ، ويمكن للشركة الراغبة فى الاستثمار فى الهند كذلك التقدم بطلب منفرد لوزارة المالية الهندية (مجلس تنشيط الاستثمار الأجنبي - ادارة الشئون الاقتصادية) لاقامة المشروع .

ويقوم البنك الاحتياطي الهندي RBI بأصدار موافقة تلقائية وفورية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال أسبوعين من تاريخ التقدم بالطلب شريطة توافر عدد من العناصر المحددة للمشروع المقترح والتي تتضمن مايلى :

- نسبة مشاركة أجنبية حتى ٥٠% فى بعض المجالات التى تتعلق بقطاع التعدين .
- ، ، ، ، ، ٥١% فى عدد من الصناعات المحددة ذات الأولوية والأهمية النسبية.
- ، ، ، ، ، ٧٤% فى بعض القطاعات والمجالات الانتاجية الأخرى .

وتضم قائمة الصناعات والمجالات المتاحة للاستثمار الأجنبي فى الهند غالبية الصناعات التى تحظى باهتمام الشركات الأجنبية المستثمرة . وتحصل المشروعات الاستثمارية فى مجال الصناعات ذات الأولوية والأهمية النسبية أو الشركات التجارية ذات النشاط التصديرى على موافقة فورية وتلقائية من البنك الاحتياطي الهندي عند التقدم بها .

ويتولى مجلس تنشيط الاستثمار الأجنبي فى الهند بحث كافة المشروعات الاستثمارية الأخرى التى لاتنطبق عليها الشروط الخاصة بالحصول على موافقة تلقائية وفورية من البنك الاحتياطي الهندي ، وعادة ما تستغرق عملية البحث والانتهاى من كافة الاجراءات الخاصة باقامة المشروع فترة تتراوح ما بين ٤ - ٦ أسابيع ، ولا يشترط أن يكون هناك شريك محلى للمستثمر الأجنبي ، وفى حالة رغبة المستثمر الأجنبي فى امتلاك نسبة أقل فى النصاب القانونى للشركة فإنه يمكن السير فى اجراءات المشروع مع عرض الجزء المتبقى من الأسهم الذى لم يقم المستثمر الأجنبي بشراؤه للجمهور للاكتتاب فيه .

أ - أهم مجالات الاستثمار فى الهند :

- تضمنت أهم مجالات الاستثمار المصرح والمسموح بها فى الهند مايلى :
- التعاون المالى .
- مشروعات مشتركة وتعاون فنى .
- أسواق رأس المال .
- المكاتب الخاصة للتوظيف أو التعليم أو توزيع حصص تفضيلية .

ب - المجالات المحظور الاستثمار فيها :

- تضم قائمة الأنشطة والمجالات المحظور دخول الاستثمار الأجنبي المباشر فيها
- القطاعات الصناعية التالية :
- الأسلحة والذخيرة .

- الطاقة النووية .
- النقل بالسكك الحديدية .
- الفحم والليجنيت .
- إستخراج الحديد ، المنجنيز ، الكروم ، الجبس ، الكبريت ، الذهب ، الماس ، النحاس الزنك .

ج - الصناعات المقصورة على القطاع العام الهندي فقط وتحظر على غيره :

- الاسلحة والذخائر ومنتجاتهما من معدات الدفاع والتسليح والطائرات والسفن .
- الطاقة النووية .
- المعادن الموضحة بالجدول الوارد رفق قانون الطاقة النووية الصادر عام ١٩٥٣ (الرقابة على الانتاج والاستخدام) ، ويمكن للقطاع الخاص المشاركة في هذه الصناعات في حدود معينة حسب القانون .
- النقل بالسكك الحديدية (ويمكن للقطاع الخاص المشاركة في الصناعات الخاصة بهذا القطاع في حدود معينة) .

د - الصناعات التي يلزم الحصول على تراخيص مسبقة لإقامتها في الهند :

- انتاج وتصنيع المشروبات الكحولية .
- السيجار والسجائر المصنوعة من التبغ وبدائله .
- الالكترونيات ومعدات الطيران والفضاء الخارجى بجميع أنواعها .
- المتفجرات الصناعية (وتشمل فتيل التفجير ، البارود ، نيتروسيليلوز ، أعواد الثقاب " كبريت ") .
- الأدوية والمستحضرات الطبية (طبقا للسياسة الدوائية) .
- الكيماويات ذات الخطورة .

٤ - المناطق الاقتصادية الخاصة العاملة في الهند ، وتلك التي تم الموافقة عليها وتحت التأسيس :

هناك (١٤) منطقة اقتصادية خاصة تعمل حاليا في الهند في (١٣) مدينة وولاية هندية أهمها : مومباي ، مدراس ، نويدا ، جايبور ، ماهيندرا .

كم أنه تم الموافقة على انشاء (٦١) منطقة اقتصادية خاصة أخرى جارى الانتهاء من تأسيسها وذلك في (١٧) ولاية ومدينة هندية أهمها :
كانبور ، باراديب ، نويدا ، فريد آباد ، بنجالور (مرفق قائمة بالمناطق الصناعية الخاصة العاملة وتحت التأسيس في الهند ، وبيانات الأتصال بها) .

الفصل الرابع العلاقات التجارية والإقتصادية والإستثمارية بين مصر والهند

أولا : أهم الاتفاقات الموقعه بين البلدين :

١. اتفاق التجارة :

تم توقيعه في ١٣/١٠/١٩٧٧ ويتم في اطاره اتمام كافة المعاملات بين البلدين بالعملة الحرة ، وأهم ما تضمنه النص على معاملة الدولة الأولى بالرعاية " MFN " ، وتشجيع المشاركة في المعارض والأسواق الدولية المقامة في البلدين .

٢. اتفاق إنشاء اللجنة المشتركة :

تم توقيعه في ٣/٩/١٩٨٣ وقد تضمن فيما تضمنه النص على تشجيع تبادل المنتجات الوطنية وإقامة مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والمشروعات المشتركة بصفة عامة ، وقد عقدت اللجنة المشتركة أربع دورات كان آخرها بالقاهرة خلال الفترة من ١ - ٤ فبراير ٢٠٠١ ، وينبثق عنها لجنة فرعية تختص ببحث الموضوعات التجارية والتعاون الإقتصادي في إطار اجتماعات هذه اللجنة .

٣. اتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات المتبادلة :

تم توقيعها في ٩/٤/١٩٩٧ ودخلت حيز التنفيذ اعتبارا من نوفمبر ٢٠٠٠ ، وقد تضمنت تشجيع وخلق ظروف أفضل لمستثمرى أى من البلدين للإستثمار فى البلد الآخر ، وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على إستثمارات كل طرف لدى الطرف الآخر .

٤. اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي :

وقعت في ٧/٢/١٩٦٩ وقد تضمنت أهم بنودها تجنب الازدواج الضريبي على الدخل الناتج عن التمويل العقارى والأرباح التجارية والصناعية ، والنقل الجوى والبحرى ، والمشروعات المشتركة وغير ذلك . وقد أجريت عدة مفاوضات بين الجانبين لتجديد هذه الاتفاقية وينتظر التوقيع عليها بعد تجديدها فى أقرب وقت ممكن .

ثانيا : تطور التبادل التجارى بين البلدين :

يوضح الجدول التالى تطور التبادل التجارى بين مصر والهند خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة ، والفترة من يناير / يوليه ٢٠٠٥ (بعد استبعاد البترول ومنتجاته) : القيمة بالمليون دولار

البيان	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الصادرات المصرية	٢٠٢ر٤	٣٩٣ر٣	٦٧٨ر٨	٩٩٩,١	١٣٩٤,٣٥	١٨٨٩,٨٤
الصادرات الهندية	٢٩١ر٦	٣٢٠ر٠	٤٠٧ر٠	٥٣٣,٢	٧٣١,١٦	١٦٠٤,١١
حجم التبادل التجارى	٤٩٤ر٠	٧١٣ر٣	١٠٨٥ر٨	١٥٣٢,٣	٢١٢٥,٢٥	٣٤٩٣,٩٥
الميزان التجارى	- ٨٩ر٢	+ ٧٣ر٣	+ ٢٧١ر٨	+ ٤٦٥,٩	+ ٦٦٣,٩	+ ٢٨٥,٧٣

• المصدر : وزارة التجارة والصناعة الهندية

١ - أهم بنود الصادرات المصرية للهند :

البتترول الخام ومنتجاته ، القطن الخام ، الفوسفات الصخري ، الرخام ومنتجاته ، جلود خام ومنتجات جلدية ، فحم كوك ، بذور كراوية ، كيماويات عضوية وغير عضوية ، أسمدة ، منتجات معدنية وخرده ، غزول قطنية ، منتجات كريستال وزجاجية ، ورق بردي ، أجهزة ومعدات طبية ، مشغولات يدوية ومنتجات خان الخليلي .

٢ - أهم بنود الواردات المصرية من الهند :

غزول وأقمشة قطنية ، معدات وماكينات ، معدات نقل ، حديد وصلب ومنتجاتهما ، بلاستيك ومنتجاته ، منتجات جوت ، مواد لقاح وتطعيمات ، أدوية ومستحضرات طبية ، كيماويات (تشمل أصباغ) ، مطاط ومنتجاته ، شاي ، تبغ ، بذور سمسم ، عدس ، بقوليات .

ثالثا : الاستثمارات الهندية في مصر :

تعتبر الهند من أهم الدول المستثمرة في مصر سواء في المجال السلعي أو الخدمي حيث تمتلك وتشارك في مشروعات تقدر تكاليفها الاستثمارية بنحو ٢ مليار دولار تتركز أساسا في قطاعات الغزل والنسيج ، الصناعية ، تخزين البضائع المتنوعة والبتترول ، والكيماوية ، كما تبلغ مساهمة الهند في رؤوس الأموال المصدرة لشركات الاستثمار الداخلي في مصر ما قيمته حوالي ١٠٠ مليون دولار ، وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي تدار بواسطة هذه الشركات (٦١ شركة) بنحو ٢٠٠ مليون دولار ، وتتركز أنشطة هذه الشركات والمشروعات في المجالات الصناعية ، الكيماوية ، الهندسية ، الغزل والنسيج ، الغذائية ، المعدنية ، السياحة ، الأدوية ، والخدمية .

كما بلغت مساهمة الهند في رؤوس الأموال المصدرة لشركات المناطق الحرة في مصر ما قيمته حوالي ١٦٥ مليون دولار ، وتقدر التكاليف الاستثمارية للمشروعات التي تدار بواسطة هذه الشركات (١٧ شركة) بنحو ٤٢٦ر٤ مليون دولار ، وتتركز أنشطة هذه الشركات والمشروعات في المجالات الصناعية ، الغزل والنسيج ، الكيماوية ، التخزين ، البضائع المتنوعة ، تخزين المعدات البترولية . وذلك حتى ٢٠٠٥/١١/٣٠ وفقا للأحصاءات الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وهناك مشروعات جديدة جارى إستكمال اجراءات تنفيذها تبلغ تكاليفها الاستثمارية نحو ٥٠٠ مليون دولار ، ومن المنتظر أن تصل قيمة الاستثمارات الهندية في مصر الى ما قيمته حوالي ١٦ مليار دولار بعد إتمام تنفيذ هذه المشروعات الجديدة وأهمها مصنع لانتاج حمض الفوسفوريك وسماد داي أمونيا الفوسفات ، ومصنع للغاز المسال ، ومصنع لانتاج اليوريا والأمونيا وتنفيذها الجمعية التعاونية الزراعية الهندية للمزارعين والأسمدة " IFFCO " .

الفصل الخامس

أهم الصعوبات التي تواجه الصادرات المصرية إلى السوق الهندية ومقترحات تنميتها

أولاً : أهم المعوقات التي تعترض تنمية الصادرات المصرية إلى السوق الهندية .

تقوم الهند بفرض قيود غير جمركية (NTBs) على قائمة من السلع أسمتها بالسلع الحساسة تشمل ٣٠٠ سلعة تتولى وزارة التجارة والصناعة مراقبتها ووضع قيود تعريفية ورسوم مكافحة إغراق في حالة نمو الواردات منها. وتشمل هذه السلع بنوداً تهتم مصر بتصديرها للسوق الهندية مثل : البرتقال الطازج - الليمون الطازج - الجريب فروت الطازج - العنب الطازج والزبيب - الكمثرى الطازجة - الفراولة الطازجة - القرفة مجروشة أو مسحوقة - القرنفل - الزنجبيل الطازج أو المسحوق أو المبيض أو غير المبيض أو المجفف - الأرز بكافة أنواعه - دقيق القمح - زيت الفول السوداني - السجائر - ملح الطعام - الملح الصخري - القطن الخام والممشط - مظلات الحدائق - بلاطات ومكعبات الرخام - بلاط ومكعبات السيراميك بأنواعها - أكواب من خزف زجاجي أو من كريستال - أدوات زجاجية للمائدة - مصنوعات زجاجية أخرى من كريستال - أقفال المنازل والسيارات والأثاث - سيارات الركوب أقل من ١٠٠٠ سم مكعب وأقل من ١٥٠٠ سم مكعب - السيارات المستعملة بجميع السعات الموتورية - عربات أخرى مجهزة بمحركات لا تتجاوز سعتها ١٠٠٠ سم مكعب أو ١٥٠٠ سم مكعب أو ٢٥٠٠ سم مكعب - عربات نقل الركاب (أتوبيسات) - لعب الأطفال بأنواعها بما في ذلك اللعب التعليمية - أقلام الحبر والرصاص. وقد رفعت وزارة التجارة والصناعة الهندية الرسوم الجمركية على القطن الخام من ٥% إلى ١٠% وهو ما يمكن أن يؤثر سلباً على الكميات المصدرة من مصر إلى الهند ، حيث يتم تقييد استيرادها بأدوات غير جمركية قد تتضمن رفع الرسوم الجمركية (مثل الذي تم في حالة القطن الذي زادت الرسوم الجمركية عليه من ٥% إلى ١٠%) أو فرض حصص كمية بصورة مؤقتة أو فرض رسوم إغراق. كما توجد قائمة أخرى من السلع المقيد استيرادها لدواعي الأمن أو حماية البيئة أو نتيجة لقصر إنتاجها محلياً على الصناعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

كما تستخدم الهند سياسة الإغراق والوقاية بفعالية لحماية الصناعة المحلية من خلال فرض رسوم تعويضية ورسوم وقاية على وارداتها عند الحاجة. وإضافة إلى كل ما سبق فهناك العديد من المنتجات المقيد استيرادها باستصدار تصريح استيراد من الجهة المختصة ، والأمثلة لذلك عديدة :

- يقيد استيراد المنتجات ذات المنشأ الزراعي أو الحيواني بالحصول على تصريح استيراد من إدارة الأمن البيولوجي وصحة الإنسان والنبات التابعة لوزارة الزراعة الهندية.
- تخضع واردات السلع الغذائية لإجراءات القانون المحلى الخاص بالرقابة على الأغذية.
- تخضع واردات اللحوم والدواجن لمواصفات قانون منتجات اللحوم الهندي.

- يمنع استيراد الأقمشة المصبوغة بمواد صباغة ضارة مثل مادة azo ، ويتعين الفحص قبل الشحن وإصدار شهادة فحص تفيد ذلك .
- يسمح باستيراد السيارات المستعملة في حالة استيفائها لعدة شروط تتضمن : ألا يزيد عمر السيارة عن ٣ سنوات ، وتكون عجلة القيادة جهة اليمين ، ويتم فحصها قبل وبعد الشحن للتأكد من مطابقتها لقانون المركبات المركزى ، ويلتزم المستورد بتوفير قطع الغيار اللازمة ، ولا تدخل السيارات إلا عن طريق ميناء مومباى الهندى .
- يقيد استيراد جميع السلع المستعملة باستصدار تصريح استيراد لها .
- يقيد استيراد بعض السلع الرأسمالية والخامات والسلع الوسيطة والأجزاء وقطع الغيار باستصدار تصريح استيراد لها من الجهة المختصة فى الهند .
- إمكانية تطبيق إجراءات الوقاية على أى من السلع والصادرات المصرية بدعوى تهديدها للصناعة المحلية الهندية .
- إمكانية تغيير منافذ الإستيراد فى الهند مما يعوق من استيراد أى سلع مصرية مستقبلاً .
- تذبذب الواردات الهندية من البترول الخام المصرى ومنتجاته .

ثانياً : أهم مقترحات المكتب لتنمية التبادل التجارى بين البلدين (وبصفة خاصة الصادرات المصرية للسوق الهندية) :

- العمل على تنمية الوعى التصديرى لدى تجمعات واتحادات رجال الأعمال المصريين بأهمية السوق الهندية كسوق استهلاكى كبير يمكنه أن يستوعب العديد من الصادرات المصرية غير التقليدية .
- تشجيع رجال الأعمال المصريين المغننين على زيارة الهند فى بعثات ترويجية جماعية أو زيارات منفردة على فترات خلال العام بالتنسيق مع المكتب التجارى .
- تبادل زيارات ممثلى قطاع الأعمال المصريين والهنود للتعرف عن قرب وعلى الطبيعة على الاحتياجات الفعلية للسوق المحلية فى البلدين .
- الحرص على استمرار ومداومة مشاركة الهيئات والجهات المصرية المعنية (هيئة المعارض - تجمعات واتحادات رجال الأعمال - جمعية المستثمرين فى المدن الصناعية الجديدة - الصندوق الاجتماعى للتنمية) فى المناسبات التجارية الهامة التى تعقد فى الهند مع التركيز على المعارض التى تلائم إمكاناتنا التصديرية مثل معرض الهند التجارى الدولى الذى يقام فى النصف الثانى من شهر نوفمبر من كل عام والذى يلتقى فيه رجال الأعمال والمستوردين الهنود بنظرائهم من مصر ويتم خلاله الاتفاق على ابرام العديد من التعاقدات التصديرية لسلع ومنتجات مصرية .
- التأكيد على المصدرين والمستوردين المصريين الى ومن الهند بأهمية الالتزام بشروط التعاقد والتوريد للتغلب على المشكلات التى تنشأ مع نظرائهم الهنود فى هذا الصدد .

الفصل السادس
(المرفقات)

قوائم بأهم الجهات والهيئات التي تهم المصدر المصرى
للسوق الهندية

الصفحة	بيان	مسلسل
٢	الجهات والهيئات المعنية بالتجارة والإستثمار فى الهند.	١
٣	الغرف التجارية والصناعية وتجمعات رجال الهندود.	٢
١١	الولايات الهندية وأهم المحاصيل الزراعية والصناعات والخدمات	٣
١٢	أهم رجال الأعمال الهندود فى المجالات التجارية والصناعية والخدمات	٤
٢٠	أهم المستوردين بالسوق الهندية والمنتجات التي يقومون بإستيرادها	٥
١١٥	أهم متاجر الأقسام ومحلات السلسلة "السوبرماركت"	٦
١١٧	المعارض والأسواق الدولية التي تقام فى الهند	٧
١٢٠	الهيئات والشركات المنظمة للمعارض الدولية.	٨
	المناطق الاقتصادية الخاصة العاملة بالهند ، والآخرى التي تم الموافقة عليها وتحت التأسيس	٩
١٢١	أهم البنوك والمؤسسات المالية فى الهند.	١٠
١٢٤	الدراسات التسويقية المتوفرة لدى مكتب التمثيل التجارى فى نيودلهى	١١
١٢٥	أهم الشركات العاملة فى مجال ضمان الصادرات والتأمين.	١٢
١٢٦	أهم شركات الشحن والتخليص.	١٣
١٢٨	أهم الفنادق وأسعار الإقامة بها.	١٤
١٣٧	السيرة الذاتية لوزير التجارة والصناعة الهندى.	١٥
١٣٩	السيرة الذاتية لوزير المالية الهندى.	١٦
١٤٠	أهم الصحف والمجلات المحلية الصادرة فى الهند.	١٤
	نقاط إتصال مفيدة :	
١٤١	السفارة المصرية فى نيودلهى . مكتب التمثيل التجارى فى نيودلهى .	١٨